Microjustice

مقياس بارومیتر لحماية الحقوق القانونية

تقرير مصر يوليو 2023

Microjustice مؤسسة هولندية حيث تعمل من أجل التمكين القانوني وإدماج الأشخاص المهمشين وضحايا الكوارث الإنسانية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تمكن المؤسسة هؤلاء الأشخاص من ممارسة حقوقهم القانونية الأساسية وتيسر حصولهم على المساعدات القانونية من خلال برنامج حماية الحقوق القانونية. وقامت مؤسسة Microjustice منذ عام 2018، بتطوير مقياس الباروميتر لحماية الحقوق القانونية للقضاء المدني، والذي يهدف إلى حصر الفجوة القضائية من وجهة نظر الأشخاص العاديين في المجتمع، وتحديد كيفية إنشاء منصة رقمية للمساعدة القانونية. وتجرى أبحاث الباروميتر حتى الآن في صربيا وبوليفيا وكينيا ومصر والأردن وأوكرانيا.

حقوق الملكية الفكرية Microjustice 2023

المحتويات

1. المقدمة 6
أ. منهجية البحث..... 6
ب. وجهة نظر أخرى..... 7
ج. الإطار القانوني 7
د. النقاط الرئيسية 8

2. قدرة السكان على الوصول إلى حقوقهم وحمايتها 10
تعداد السكان: 10

3. الدولة: القدرة على تحمل التكاليف وسهولة الوصول إلى الإجراءات القانونية: – 11
المستندات المتعلقة بالهوية 11
شهادة الميلاد 11
الاعتراف بالطفل (إثبات النسب) 13
البطاقات الشخصية/الجنسية 14
شهادة الوفاة 15
المستندات المتعلقة بالعائلة 16
دور المأذون ومحكمة الأسرة 16
القيد العائلي 18
الزواج 18
عقد الزواج 19
قائمة المنقولات الزوجية 20
الزواج العرفي: الزواج العرفي أو الزواج غير الرسمي..... 21
المساكنة 22
اتفاقات ما قبل الزواج وعواقبه المالية 22
الطلاق 23
الطلاق على الإبراء – الطلاق بالتراضي 24
الطلاق – الطلاق الشفهي من الرجل 24
تطليق المرأة نفسها 25
الحضانة 26
نفقة الأطفال 28
الميراث 29

صياغة الوصية..... 29
إجراءات الميراث 29
المستندات المتعلقة بالممتلكات 31
التسجيل الأول للملكية: المباني والأراضي الحضرية 32
تقنين البناء 34
نقل الملكية 35
الأراضي الزراعية..... 36
التسجيل الأول 36
نقل ملكية الأراضي الزراعية 36
عقود الإيجار 37
العمالة 38
ب. الطرق الفعالة لإنفاذ الحقوق القانونية للفرد **..... 40**
إمكانيات الحلول البديلة للمنازعات(ADR) 42

4. القدرة على تحمل تكاليف وجودة المساعدة القانونية وإمكانية الحصول عليها 43
المساعدة القانونية التجارية..... 43
مقدمو الخدمات القانونية الآخرون 43
المساعدة القانونية المجانية..... 44
المساعدة القانونية الحكومية..... 44
المساعدة القانونية غير الحكومية..... 44

استنتاجات الباروميتر 45
1) الأشخاص المعرضون لخطر عدم الوصول إلى حماية الحقوق القانونية 45
2) *فعالية التنظيم الحكومي وإجراءات حماية الحقوق القانونية* 47
3) إمكانية الحصول على المساعدة القانونية الجيدة والقدرة على تحمل تكاليفها..... 49
الإجراءات المتابعة المطلوبة التي حددها بحث الباروميتر 50
1. أنشئت المنصة الرقمية للمساعدة القانونية عند الحاجة بجودة عالية وبأسعار معقولة 50
2. المنصة الرقمية للمساعدة القانونية وتعزيز الإصلاح القضائي 50

1. المقدمة

أ. منهجية البحث

طورت مؤسسة Microjustice مقياس بارومیتر لحماية الحقوق القانونية للقضاء المدني، كأداة لمسح ورصد وتعزيز عنصر الوصول إلى العدالة كهدف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (16). وأجري حتى الآن أبحاث البارومیتر في بوليفيا وصربيا وكينيا ومصر والأردن وأوكرانيا.

يتعلق هذا التقرير بأبحاث مقياس البارومیتر لمصر: يمكنك إلقاء نظرة عامة سريعة على وضع حماية الحقوق القانونية من خلال مؤشرات على المستوى الدولة. وتتعلق أسئلة البحث بمدى الحماية القانونية لجميع الأفراد في مصر – سواء كانوا مواطنين مصريين أو أجانب مقيمين في البلاد، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون – وإدماجهم في المجتمع من خلال تحليل **ثلاث فئات من المؤشرات:** 1) القدرات المالية والتعليمية **لعامة السكان والفئات المعرضة للخطر بشكل خاص**؛ 2) **مدى سهولة الوصول وكفاءة الطريقة التي نظمت بها الدولة المصرية إجراءات** حماية الحقوق القانونية في القانون الخاص والإداري وفعالية آليات التنفيذ المتاحة، و 3) وأيضا مدى إمكانية الوصول **إلى المساعدات القانونية** الجيدة في مصر والقدرة على تحمل تكاليفها.

قد أجري تنفيذ البحث من خلال التفاعل المجتمعي مع مختلف المنظمات المصرية والدولية. كما أجري عدد كبير من الاستشارات والمقابلات مع المحامين المصريين والخبراء القانونيين وممثلي المجتمع المدني وممثلي مؤسسات الدولة مثل وزارة العدل والمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين في مصر والمنظمات القانونية النسائية وقياداتها من القطاع الخاص والعام والمنظمات الاجتماعية والكنائس.

أجرت مؤسسة Microjustice بحثًا ميدانيًا في مصر من نوفمبر 2021 حتى فبراير 2022. كما قام المحامون المصريون ذوو الخبرة في القانون الخاص والإداري المتعلق بالاحتياجات القانونية الأساسية للأشخاص خلال هذه الفترة بإدخال البيانات المتعلقة بمسائل البحث بفئات المؤشرات الثلاث المذكورة أعلاه في قاعدة بيانات مقياس بارومیتر لحماية الحقوق القانونية. واستنادا إلى هذا البحث، حددت الفجوة القضائية، ولحل ذلك، وضع اقتراح لإنشاء منصة رقمية للمساعدة القانونية.

لقد أجري المزيد من البحث في أواخر عام 2022 حول الاحتياجات القانونية المحددة للسكان من أجل إعداد تلك المنصة. وقد قدم تقرير مقياس البارومیتر، في اجتماع مع الأطراف المعنية لإطلاق البرنامج في القاهرة في مارس 2023 واستنادًا إلى التعليقات، وضع التقرير في صياغته النهائية.

إن تحديد إشكاليات الممارسة القانونية فيما يتعلق بالاحتياجات القانونية الرئيسية للسكان هو محط تركيز تقرير مقياس بارومیتر، الذي سيمكننا بدوره من تحديد الخدمات القانونية اللازمة بدقة. يكون هذا التقرير بمثابة مرجعية لإنشاء منصة رقمية للمساعدة القانونية في مصر، والتي ستقدم الخدمات القانونية التي حددت في بحث البارومیتر. وسيكون التقرير مستند حي حيث يتطور وفقًا للقضايا التي تواجهها شبكة المحامين أثناء حلها للقضايا القانونية لزائري المنصة.

ب. وجهة نظر أخرى

خروجًا عما هو متبع في الكثير من التقارير حول وضع القضاء في مصر، يحلل هذا التقرير البحثي لمقياس البارومیتر نظام القضاء من وجهة نظر الناس. بدلاً من وصف النظام من منظور مؤسسي، حيث يهدف هذا التقرير إلى إظهار التحديات التي ينطوي عليها للحصول على حماية الحقوق القانونية من وجهة نظر الناس: كيف يمكن تلبية احتياجاتهم القانونية الأساسية؟ ما هي المشكلات التي يواجهونها؟ يلزم أن يكون جميع الناس جزءًا لا يتجزأ من نظام الدولة الذي يعيشون فيه للحصول على فوائد النظام وليكونوا قادرين على حماية حقوقهم. والسؤال الرئيسي لهذا البحث هو: إلى أي مدى يستطيع الناس في مصر حماية حقوقهم؟ يعد هذا البحث هو الخطوة الأولى لتحديد المشكلات الدقيقة والتقنية التي يواجهها الأشخاص على أثناء قيامهم بالإجراءات القانونية.

ج. الإطار القانوني

- ادخل نابليون بونابرت القانون المدني الفرنسي في مصر في عام 1798.
- كانت مصر تحت الخلافة العثمانية من عام 1517 حتى عام 1922. حيث أنشأ الحكام العثمانيون في مصر طبقات مختلفة من المواطنين، اعتمادًا على دين الفرد وعرقه. وهذا لا يزال وثيق الصلة حتى اليوم فيما يتعلق بحماية الحقوق القانونية للفرد، ولا سيما في قانون الأسرة.
- في عهد الملك فؤاد، الذي كان أول سلطان (1917–1922) ثم أصبح ملكاً (1922–1936) وابنه الملك فاروق (1936–52)، حدث كافة القوانين وطورها إلى نظام قانوني مناسب وبمعايير عالية المستوى في ضوء التقاليد الأوروبية. وتأسس مجلس الدولة في عهد الملك فاروق في عام 1946. وصدر قانون مدني جديد في عام 1948، حيث يستند إلى قانون نابليون والسوابق القضائية. وأعد الدكتور السنهوري هذا القانون المدني الجديد، والذي لا يزال أساس الممارسة القانونية حتى اليوم.
- لا يعد قانون الأسرة جزءا من القانون المدني. وقد صدر قانون الأحوال الشخصية، الذي يتضمن قانون الأسرة، في عام 1920، على أساس الشريعة الإسلامية. واستمراراً للوضع القانوني في الدولة خلال الحكم العثماني، يسمح الدستور لغير المسلمين باللجوء إلى شرائعهم الخاصة المتعلقة بقانون الأسرة وتطبيقها. وبالتوازي مع قانون الأسرة الذي ينطبق على المسلمين، يطبق غير المسلمين شرائعهم عندما يتعلق الأمر بالزواج والطلاق ومن المفترض الميراث. ومع ذلك، فإن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ينطبق على غير المسلمين كذلك إذا كانت الأطراف المعنية أفراد من طوائف مختلفة، وكذلك في بعض القضايا مثل النفقة. ويراجع حاليا قانون الأحوال الشخصية مراجعة كاملا، ومن المتوقع أن تصدر الصيغة الجديدة لهذا القانون في الفترة المقبلة.
- فرض الرئيس جمال عبد الناصر من (1954 إلى 1970) نظامًا اشتراكيًا على مصر، وألغى النظام الملكي وصادر ممتلكاتهم وقام بتأميم العقارات والشركات المملوكة للأراضي والأعمال التجارية الأخرى. كما نفذ الرئيس عبد الناصر برامج الرعاية الاجتماعية والعديد من القوانين الاشتراكية الأخرى. وقد عُلق النظام القانوني طالما أن القانون الاشتراكي لم يتفق معه، وأطلق عليه "بالقوانين الاستثنائية". وظلت هذه الحالة دون تغيير حتى عام ١٩٩٦. وفي ذلك العام، أصدرت الحكومة قانونا لإحياء القانون المدني لعام 1949 بأكمله، باستثناء العقود المكتوبة حتى عام 1996، والتي لا تزال تحكمها القوانين الاشتراكية الاستثنائية في فترة عبد الناصر حتى اليوم. وهذا يؤثر بشكل خاص على عقود الإيجار "القانون القديم"، والتي يمكن نقلها إلى جيل واحد متتالي من أفراد الأسرة، بنفس قيمة الإيجار المنخفضة للغاية المتفق عليها في الخمسينيات.
- فرضت الحكومات الحاكمة في البلاد منذ الخمسينيات من القرن الماضي إطارًا تنظيميًا مركزيًا في العديد من المسائل القانونية، بما في ذلك على نظام قانوني قائم بالفعل، مما جعل الوضع معقدًا للغاية.

يستند النظام القانوني المصري الحالي على مزيج من الشريعة الإسلامية أو قانون الأسرة المسيحي والقانون الذي دخل به نابليون خلال احتلاله لمصر في عام 1798 وجري توحيد مع التعليم والتدريب الذين تلقوه القانونيين المصريين في فرنسا.

يعتمد النظام القانوني المصري، باعتباره نظام قانون مدني، على نظام راسخ من القوانين المدونة. ويعد الدستور هو القانون الأعلى في مصر. ويمنح دستور 2014 حقوقا متساوية لجميع المواطنين دون تمييز (المادة 9).

د. النقاط الرئيسية

- هناك أكثر من **50,000 قانون** وممارسات مختلفة وفقًا للمتطلبات المحددة للمؤسسات والمحاكم ذات الصلة في جميع أنحاء الدولة. ولا يوجد معلومات قانونية شاملة، لذلك يشعر الجميع بأهمية محو الأمية القانونية. كما ان هناك حوالي **700,000 محام مسجل** في مصر، ويمارس عدد كبير منهم مهنة المحاماة فعليًا، ولكنهم في كثير من الأحيان لا يكون لديهم إلمام بشأن متطلبات إجراءات معينة.
- ونتيجة لما تقدم، فإن **النظام القانوني وممارسات القانون في مصر في غاية التعقيد.**
- نتيجة لذلك لا يعرف الأشخاص كيفية حماية حقوقهم القانونية ويحتاجون إلى الوصول إلى محام جيد. وتفتقر الطبقات ذات الدخل المنخفض، والتي تمثل حوالي 80٪ من السكان، إلى الموارد المالية اللازمة للحصول على محام جيد.
- يتمثل التحدي في الحصول على حماية الحقوق القانونية في وجود **عادات وتقاليد اجتماعية قوية** لا تتماشى في كثير من الأحيان مع القانون المصري. وقد تختلف هذه العادات من منطقة لأخرى. وهذا يؤثر سلبا على المرأة في المناطق الريفية بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال، جرت العادة في صعيد مصر أن تسجيل الأراضي الزراعية باسم الزوج. وبناءً على المجلس القومي للمرأة فإن **3٪ فقط من الأراضي الزراعية في مصر مملوكة للنساء، على الرغم من أن 49٪ من القوى العاملة الزراعية من النساء** [1].
- وفيما يتعلق بالمستندات المدنية، فإن التحدي الأكبر هو تصحيح الأخطاء والتناقضات بين مختلف الأوراق الرسمية. فهناك مشكلة حقيقية في إصدار **شهادات الميلاد** وهي أنه **لا يُسمح للنساء بتسجيل أطفالهن**. حيث يعتمد تسجيل المولود الجديد على رغبة الأب لتسجيله.
- تختص **محاكم الأسرة** كدرجة أولى في قانون الأسرة والميراث. ويلزم تقديم استئناف ضد قرار محكمة الأسرة إلى دائرة الأسرة في محكمة الاستئناف. ولا يجوز الطعن بالنقض (الإلغاء أو الإبطال من سلطة أعلى) في هذا القرار أمام المحكمة العليا. ويؤدي ذلك إلى وجود ثمانية قوانين مختلفة لقضايا الأسرة تختلف بين ثماني محاكم استئناف في مختلف الدوائر الإدارية في مصر (الإسكندرية والقاهرة وأسيوط وبني سويف والإسماعيلية والمنصورة وطنطا وقنا). وتعتمد طريقة تفسير محاكم الاستئناف هذه للقانون المصري أيضًا على التقاليد والعادات الاجتماعية، خاصة في الصعيد.

- ومن الضروري للنساء والأطفال، وكذلك للرجال، أن يحصلوا على المعلومات القانونية حول **قانون الأسرة** المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والولاية التعليمية وإعالة الطفل. وفي حالة قيام الزوج بتطليق زوجته طلاقا شفهيًا، لا يكون

[1] "تمثل المرأة الريفية في مصر 49% من سكان الريف"، المجلس القومي للمرأة، 1 ديسمبر 2018.

[1] "Rural women in Egypt represent 49% of the rural population," National Council for Women, December 1, 2016, http://ncw.gov.eg/News/2032/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84-%D9%A4%D9%A9-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86

أمام الزوجة خيار سوى طلب تحويل الطلاق الشفهي إلى رسمي وتقديم سلسلة من الدعاوى إلى محكمة الأسرة. وستواجه الزوجة بعد ذلك صعوبات في أثبات وقوع الطلاق. وإذا نجحت، فقد يكون هذا مكلفًا للغاية بالنسبة للزوج، مما يضعه في وضع غير آمن قانونيًا. لذلك فإن الخيار الأفضل لكل من الرجال والنساء هو الطلاق بالاتفاق أو الطلاق على الإبراء.

- **يوجد في مصر أقل من 5٪ من العقارات مسجلة** في الشهر العقاري[2]. وتحث الدولة الناس على تسجيل ممتلكاتهم، في حين أن الإجراءات المتعلقة بتسجيل الممتلكات كانت معقدة منذ فترة طويلة. لذلك لقد أصدر تعديل عام 2022 لقانون تنظيم الشهر العقاري لتغيير ذلك، ولكن جمع الأوراق اللازمة معًا لا يزال صعبًا، ولم يتضح بعد تنفيذ التعديل.
- هناك حاجة كبيرة للمعلومات والمساعدة القانونية في مسائل **الميراث**. وهذا أمر مهم لكل من سكان الحضر والريف، ولا سيما النساء، مع مراعاة أن الممارسة تبين أن المرأة تميل إلى التغاضي عنها في قرارات الميراث أو حتى استبعادها منها[2].
- يعد الوعي بهذه المواضيع ضرورية بالنسبة **لسكان الريف الزراعيين**، وهناك حاجة إلى إدخال أدوات قانونية لتوحيد ملكية الأرض وإنهاء حالة الشيوع فيما بينهم، وذلك من أجل تقليل التكاليف واستهلاك المياه مع زيادة إنتاجية الأرض.
- يعد العمل بشكل **غير الرسمي** وعدم وجود عقود لحماية الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعمل مشكلة كبيرة. ومن التقديرات العامة لدى المحامين المصريين أن أكثر من 50٪ من القوى العاملة لديها عقود شفوية فقط، ويتجاهل أصحاب العمل عموماً أن العمال الذين ليس لديهم عقد مكتوب يتمتعون في الواقع بنفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها العمال ذوو العقود المكتوبة.

[2] ديفيد سيمز، دعم توحيد الأراضي الزراعية التشاركية من أجل التنمية المستدامة والأمن الغذائي في مصر، التقرير النهائي للتوزيع العام (القاهرة: 6 مارس 2022)، 2–3.

2. قدرة السكان على الوصول إلى حقوقهم وحمايتها

تعداد السكان:

- 104مليون (هذا التعداد في عام 2022)

نسبة الفقر (على أساس مؤشرات الدخل والعمل غير الرسمي)

بناءً على المؤشرات التالية[33]، تتعرض الغالبية العظمى من السكان لخطر عدم الحماية القانونية بسبب نقص الموارد:

1. المعدومون (أي أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع): منهم **29.3%** من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ويبلغ دخلهم الشهري أقل من 48 يورو.
2. الطبقات ذات الدخل المنخفض:
   - يكون الحد الأدنى للأجور هو 120 يورو شهريًا (بالنسبة لعقد العمل الرسمي)
   - ويكون متوسط الدخل الشهري 511 يورو
   - الناتج المحلي الإجمالي = 3,547.87 دولارًا أمريكيًا (2020) = حوالي **265 يورو شهريًا**
   - معامل جيني 31.5%
   - متوسط مشتريات المستهلك: تبلغ التكاليف الشهرية المقدرة 1,376 دولارًا أمريكيًا لأسرة مكونة من أربعة أفراد، باستثناء الإيجار. كما تبلغ التكاليف الشهرية المقدرة 385 دولارًا أمريكيًا لفرد واحد باستثناء الإيجار.

ونظرًا للانخفاض الحاد الأخير والمستمر في قيمة الجنيه المصري، فإن هذا التقرير لا يقدم أرقامًا بالجنيه المصري.

مؤشرات غير رسمية:

- 60% من الأعمال غير رسمية.
- 60٪ من الموظفين ليس لديهم عقد عمل مكتوب

مؤشرات أخرى تحدد مخاطر الاستبعاد القانوني

- اللغة: لا تعد مشكلة لشمول الجميع بالقانون. حيث يتحدث غالبية السكان اللغة الرسمية وهي اللغة العربية.
- مستوى التعليم: تعتبر جودة التعليم دون المستوى. وفي عام 2017، أكمل 38.81% فقط من السكان دراستهم الثانوية. حوالي 25% من السكان في مصر (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات فما فوق) كانوا أميين (2017).
- الإنترنت: ينتشر الوصول إلى الهواتف الذكية والإنترنت على نطاق واسع بين السكان.

3 ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن الأرقام تخص عام 2022.

3. الدولة: القدرة على تحمل التكاليف وسهولة الوصول إلى الإجراءات القانونية: –

أ. الإجراءات والمصالح الحكومية:

المستندات المتعلقة بالهوية

تصدر جميع المستندات المتعلقة بالهوية من السجل المدني (وزارة الداخلية)، المتواجدة في مراكز الشرطة. وتشمل هذه المستندات: شهادات الميلاد والبطاقة الشخصية وشهادات الوفاة وشهادات الزواج وشهادات الطلاق، والقيد العائلي.

والقوانين ذات الصلة بهذه المستندات هي: قانون الأحوال المدنية وقانون الطفل، واللوائح التنفيذية لهذه القوانين.

شهادة الميلاد

الإشكاليات: وفقا للمادة 20 من قانون الاحوال المدنية رقم 143 لعام 1993، فإن الأم مسؤولة أيضًا عن تسجيل المولود الجديد، ولكن في الواقع، لا يجوز لغير الأب تسجيل الطفل. ونتيجة لذلك، إذا لم يرغب الأب في تسجيل طفله، فإن الطفل لا يحصل على شهادة ميلاده. وبالتالي، يلزم أن يكون للطفل أب على استعداد لتسجيله من أجل الوصول إلى النظام (التعليم والرعاية الصحية وما إلى ذلك). بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لتمكن الأب من تسجيل الطفل بمفرده، يمكن أن يعطي الأب الطفل اسمًا مختلفًا عن الاسم المتفق عليه مع زوجته.

الإجراءات: يلزم على الأب أو والده أو أخيه أو جده تسجيل الطفل في مكتب الصحة بالمنطقة، مع إحضار بطاقته الشخصية والبطاقة الشخصية للأم (كل منطقة ومكتب صحة خاصة بها). ثم يصدر مكتب الصحة إثبات الولادة. ويُطلب في بعض الأحيان في القاهرة شهادة الزواج، ولكن في الغالب لا يكون هذا معتاداً. ويجوز بعد إثبات الميلاد الحصول على شهادة الميلاد من السجل المدني.

يلزم تسجيل الطفل خلال 15 يومًا من ولادته. وبعد انقضاء هذه الفترة، يلزم دفع غرامة (حوالي 6 يورو). ومع ذلك، إذا كان التسجيل بعد عدة سنوات، يلزم على مكتب الصحة التحقيق وتقدير عمر الطفل، مما ينطوي على تكاليف إضافية. وفي حالة التسجيل المتأخر، هناك خطط لزيادة الغرامة وجعل الأب يواجه تهماً جنائية، بما في ذلك احتمال السجن بسبب التسجيل المتأخر.

الإشكاليات

فيما يتعلق بإجراءات إصدار شهادات الميلاد، كثيرا ما يتجاهل الناس الموعد النهائي وقد يكون من الصعب في كثير من الأحيان الحصول على شهادات الميلاد في المناطق الريفية بسبب المسافات الكبيرة أحيانا التي يلزم قطعها للوصول إلى مكاتب التسجيل بالإضافة إلى تكاليف إصدار شهادات الميلاد مرتفعة نسبيا. ويكون في الغالب إجراءات تصحيح الأخطاء طويلة ومعقدة وتتطلب قرارا من المحكمة، بالإضافة إلى الفساد والرشاوى الذي يعد جزء من النظام.

لا يملك كثير من الناس شهادة ميلاد في المناطق الريفية على وجه الخصوص، لأن الأم غالبا ما تكون دون سن الزواج القانوني وقت الولادة. ويعد الزواج دون سن 18 سنة جريمة بموجب القانون المصري، لا يُسجل الآباء هؤلاء الأطفال حتى تبلغ الأم 18، لأن تسجيل الأب للطفل من الممكن أن يواجه تهمة جنائية.

الفئات المعرضة للخطر:

- الأطفال (الفئة الأكثر عرضة للخطر)
- النساء القاصرات اللواتي يلدن
- المهاجرون: من الصعب الحصول على تصاريح الإقامة، وبدون تصريح إقامة لا يجوز إصدار شهادة ميلاد
- الفئات ذات الدخل المنخفض، وخاصة سكان الريف

مصدر التمييز:

الدين: يسجل دين المواطن في شهادة ميلاده

الجنس: لا يجوز للمرأة تسجيل الطفل

المساعدة القانونية المطلوبة:

- في حالة عدم تسجيل الأب الطفل، تحتاج الأم إلى مساعدة قانونية لتقديم إجراء الاعتراف (انظر أدناه)
- الإجراءات المتعلقة بتصحيح خطأ في شهادة الميلاد
- في حالات التأخر في التسجيل
- إذا كان الوالدان مهاجرين ولا يحملان تصاريح إقامة.

الحلول العملية

- الحل العملي المستخدم هو أن يُسجل، والد الأم، الطفل باسمه هو وزوجته كوالدين وبهذه الطريقة يصبح الطفل رسميًا أخًا أو أختًا للأم.
- وفيما بعد يمكن أن يسجل الطفل نفسه / نفسها في إجراءات التسجيل المتأخرة.

التوصيات لحل المسائل القانونية

- تسجيل الأطفال تلقائياً في المستشفيات، وإصدار شهادة ميلاد لهم حتى لو لم يرغب الأب في الاعتراف بشهادة الميلاد.
- السماح للأم بتسجيل طفلها في الحياة العملية – حيث لديها بالفعل الحق في القيام بذلك وفقاً للقانون وبعض قرارات المحكمة.

الاعتراف بالطفل (إثبات النسب)

الإشكاليات:

يعد الاعتراف بالطفل (إثبات النسب) إجراء مهم (انظر شهادات الميلاد أعلاه)، ولكن لا يحدث في كثير من الأحيان بسبب صعوبة الإجراء. وتعد مشكلة كبيرة الحالات التي يرفض فيها الأب تسجيل طفله، سواء كان متزوجًا من الأم أم لا. حيث يميل الرجال الذين لديهم طفل خارج الزواج إلى رفض تسجيل الطفل.

إذا لم يرغب أي رجل في تسجيل الطفل، حتى لو كان الزواج رسميًا، فيلزم على الزوجة القيام بإجراء الاعتراف. لذلك، يلزم **اثبات الزواج**، وهو امر سهل عندما يكون هناك عقد زواج. وفي حالة ان الزواج "**عرفي أو غير رسمي**" تحتاج المرأة إلى إثبات وجود الزواج من خلال توفير شاهدين للشهادة على الزواج (انظر الزواج العرفي أدناه).

وإذا لم يكن هناك دليل على الزواج العرفي، فقد يطلب إجراء اختبارات DNA. ولكن كقاعدة عامة "لا يعترف بالطفل بدون زواج"، ويعد الوضع القانوني لاختبارات DNA غير واضحة وممارسة المحكمة ليست موحدة في هذا الشأن. ويكون الرجال غير ملزمين بتوفير DNA، وهو أمر مكلف. وينكر بعض القضاة أيضًا القيمة العلمية لاختبارات DNA. وعادة ما يطلب القاضي من الرجل أداء اليمين عندما لا يكون هناك دليل على الزواج: ثم يعتبر بيانه الشفهي في هذا السياق بمثابة الحقيقة.

وبمجرد صدور قرار من المحكمة يعترف بالزواج الفعلي، وبالتالي الأبوة، ويجوز للأم بعد ذلك تسجيل الطفل في السجل المدني.

في قضية شهيرة حديثة تتعلق بممثلين مصريين، اعتبر القاضي كدليل على الأبوة حقيقة أن المرأة لديها شاهدان على "زواجهما العرفي، إلى جانب حقيقة أن الرجل رفض إجراء اختبار DNA.

الفئات المعرضة للخطر:

- النساء
- الاطفال

مصدر التمييز:

الجنس

المساعدة القانونية المطلوبة: يعد تعيين محام أمرًا ضروريًا، ولكن قد يكون هذا مكلفًا للغاية نظرًا لتكلفة اختبار DNA وإجراءات المحكمة وتكون أتعاب المحامي مرتفعة نظرًا لحقيقة أن الإجراءات في هذه الحالة معقدة.

الحل العملي:

- في حالة رفض الأب تسجيل الطفل، فإن أحد الحلول هو تهديده باحتمال بدء إجراءات اثبات النسب. وللقيام بذلك، يلزم على الأم جمع جميع الأدلة "الزواج العرفي – الشهود الذين رأوهم معًا كزوجين، ومحادثات WhatsApp وجميع مصادر الإثبات الحميمة – وعرض هذه الأدلة على الأب.

التوصيات لحل المسائل القانونية

- جعل اختبار DNA إلزاميًا
- جعل اختبار DNA دليلًا على الأبوة
- تقليل التكاليف إجراءات DNA

البطاقات الشخصية/الجنسية

الإشكاليات: يمكنك ملء استمارة طلب البطاقة الشخصية وتقديم المستندات المطلوبة ودفع الرسوم في السجل المدني. يعد النظام رقمي ولكن لم يطبق بعد على جميع قواعد البيانات والمستندات. وهناك غرامة على التعديل/التجديد والتسجيل المتأخرين. وتكون غرامة التسجيل/التجديد المتأخر مرتفعة. ويعد الفساد سمة من سمات النظام، بالإضافة إلى الفساد والرشاوى الذي يعد جزء من الإجراءات.

يحتاج سكان المناطق الريفية أحيانًا إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى مكتب السجل المدني.

الطوائف الدينية "غير المعترف بها"، أي الجماعات الدينية التي لا تعترف بها الحكومة المصرية (من الناحية العملية، الطائفة البهائية)، لديها (–) بطاقات الشخصية بدلا من اسم دينها، في القانون، ولا يجوز لأي شخص يحمل بطاقة شخصية بهذه الطريقة تجديد بطاقته، وليس له أيضًا الحق في إصدار أي مستند إداري قانوني آخر، ما لم يعتنق الإسلام. هذا يتعلق بعدد قليل جدًا نسبيًا من الناس في الواقع.

يؤدي اكتظاظ مكاتب السجل المدني إلى فقدان المستندات، تقع الآن العديد من مكاتب السجل المدني في مراكز التسوق حيث لا توجد حشود، ويكون استخراج المستندات المدنية – بطاقات الشخصية وجوازات السفر وشهادات الزواج والطلاق والوفاة – أكثر تكلفة في هذه المراكز.

الفئات المعرضة للخطر:

- لا يمكن إصدار بطاقات شخصية للأشخاص الذين ليس لديهم شهادات ميلاد (انظر شهادات الميلاد أعلاه).
- الأشخاص الذين ليس لديهم عنوان: المشردون والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.
- الطوائف الدينية التي لا تعترف الدولة بها.

مصدر التمييز

يسجل دين الشخص في بطاقته الشخصية، ولا تعترف الحكومة المصرية إلا بما تشير إليه باسم الأديان الثلاث (السماوية) أو "المعترف بها" – الإسلام والمسيحية واليهودية. ولا يجوز للمواطنين المصريين خيار طلب هوية دينية مختلفة عن أحد هؤلاء، أو تحديد هويته على أنه ليس له دين.

تمنع الحكومة عادة المصريين من خيار تغيير هويتهم الدينية من الإسلام إلى المسيحية (أو أي دين آخر). إنهم يقصرون التعريف الديني على الأديان الثلاث.

المساعدة القانونية المطلوبة:

نادرًا ما يحتاج الأشخاص إلى مساعدة قانونية لإصدار البطاقة الشخصية، والاستثناء الوحيد هو الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء في البيانات الشخصية المذكورة.

التوصيات لحل المسائل القانونية:

- زيادة عدد مكاتب التسجيل في المناطق الريفية
- إرسال المسؤولين إلى القرى لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون هناك على التسجيل.

شهادة الوفاة

الإشكاليات: يتطلب تسجيل الوفاة العديد من الخطوات والمستندات، مثل البطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد والتقرير الطبي، وتستخدم الرشاوي لتغيير سبب الوفاة فى بعض المناطق للتستر على الجرائم، لأن الأسر تريد إنكار الانتحار أو الجرائم الأخرى التي أدت إلى الوفاة (غالباً ما يواجه الأطباء ضغوطاً من أسرة المتوفى لتغيير السبب الحقيقي للوفاة)، وإذا كانت المستشفى الذي يصدر التقرير الطبي اللازم بعيداً عن مكان تسجيل الوفاة.

في حال الحاجة إلى الحصول على شهادة وفاة بعد انتهاء الفترة القانونية المسموح بها، فإن المسألة الإضافية في هذه الحالة هي زيادة التكاليف بسبب الغرامات. حيث يواجه أفراد الأسرة (الدرجة الأولى) مشكلات كثيرة في حال عدم حصولهم على شهادة وفاة بسرعة وفي حالات التأخر في إصدار شهادات الوفاة، تفترض الدولة أن هناك عملاً إجرامياً كان وراء الوفاة.

إن إجراءات تصحيح الأخطاء (سواء بالاسم أو التواريخ) معقدة، وهناك حاجة إلى محام لجمع الأدلة. ويلزم تحقيق الاتساق والتوافق بين البيانات الشخصية المتعلقة بشهادة الوفاة والمستندات المدنية لأفراد الأسرة من أجل البدء في إجراءات الميراث.

الفئات المعرضة للخطر:

- المعدمون والمشردون
- الطوائف الدينية التي لا تعترف الدولة بهم.
- المهاجرون وطالبو اللجوء

مصدر التمييز:

- الديانة

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الأشخاص إلى المساعدة القانونية لتصحيح الأخطاء في شهادة الوفاة بسبب تعقد الإجراءات.

دور المأذون ومحكمة الأسرة

المأذون

يوجد في كل منطقة مأذون واحد (مسؤول مخول بإجراء زيجات إسلامية) يخضع لوزارة العدل، يكون للمأذون مكتبه الخاص، ولكن هناك أيضًا مأذون مسيحي (يكون كاهنًا) عادة ما يكون مكتبه في الكنيسة، إن المأذون ليس بالضرورة شخصًا متدينًا، على عكس الرأي العام، غالبًا ما يخلط بينه وبين الشيخ (الإمام)، يدرس المأذون القانون، وهو مسؤول عن: (أ) عقد الزواج، (2) تسجيل الطلاق بالاتفاق (طلاق على الإبراء)، (3) تسجيل الطلاق الشفهي من الرجل (الطلاق) وفي حالة تسجيل الطلاق الشفهي، سيرسل المأذون رسالة إلى الزوجة لتأكيد الطلاق.

محكمة الأسرة

أنشئت محكمة الأسرة في عام 2004 لجعل قانون الأسرة يعمل لصالح الجميع. ولا يحتاج الناس إلى محام لتمثيلهم في محكمة الأسرة، وتكون رسوم المحكمة منخفضة. ومع ذلك، فإن الممارسة القانونية ليست واضحة، لأنه بموجب قانون الأسرة لا يجوز للمرء الطعن إلا مرة واحدة أمام محكمة الاستئناف، ولا يجوز الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

تتعامل محكمة الأسرة مع جميع الاحتياجات القانونية المتصلة بالأسرة: الاعتراف بالأطفال (اثبات النسب) وإثبات الزواج غير الرسمي والطلاق والحضانة والنفقة. وتندرج المسائل المالية المتصلة بنفقات الأسرة والحضانة في إطار محكمة الأسرة. ويغطي القانون المدني والجنائي الالتزامات المالية المتصلة بقائمة المنقولات الزوجية (انظر أدناه).

مكتب التسوية داخل محكمة الأسرة

يلزم عرض القضية أولاً في مكتب التسوية قبل خمسة عشر يومًا من رفع الدعوى إلى محكمة الأسرة، وسيحاول مكتب التسوية حل المشكلة مع الأطراف المعنية. ويجوز عرض القضية على محكمة الأسرة إذا لم تنجح جهود التصالح.
سيمنح هذا المكتب أيضًا طابع التنفيذ على الطلاق بالاتفاق، ومن ثم يجوز تسجيل الطلاق مباشرة عند المأذون.

قانون الأحوال الشخصية

يعد قانون الأحوال الشخصية مصدر قانون الأسرة، التي تقوم على الشريعة الإسلامية. في حالة عدم وجود نص في القانون، يجوز تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع مذهب الحنفي للفقه الإسلامي. وينطبق على غير المسلمين شرائعهم ولوائح المسيحيين فى مسائل الاحوال الشخصية فى حالة اتحادهم فى الملة والطائفة كما تطبق الشريعة الاسلامية فى حالة اختلاف الملة والطائفة ، ويشير تقرير مقياس الباروميتر هذا إلى مختلف المفاهيم والقواعد والمتطلبات القانونية في مسائل الأحوال الشخصية.

يستند القانون الإسلامي، من ضمن مصادر أخرى، على الشريعة الإسلامية والفقه. ويعرف الفقه بأنه فهم الإنسان وممارسته للشريعة أو القانون الإسلامي السماوي كما هو مبين في القرآن والسنة (تعاليم وممارسات النبي محمد– ص). إن الفقه[4] هو تطوير وتوسيع الشريعة من خلال الاجتهاد القضائي لتطبيقه في الحياة اليومية، في حين أن المسلمين يعتبرون الشريعة غير قابلة للتغيير ومعصومة من الخطأ، إلا أن الفقه يعتبر غير معصوم من الخطأ وقابل للتغيير، هناك أربعة مذاهب سنية رئيسية أو مدارس فكرية في الفقه:

[4] " الفقه"، ويكيبيديا، مؤسسة ويكيبيديا، آخر تعديل في 1 فبراير 2023، https://en.wikipedia.org/wiki/Fiqh.

الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي. وفي حالة عدم وجود نص في القانون فيما يتعلق بقضية معينة، يطبق القانون المصري قواعد الشريعة الإسلامية الصادرة وفقًا للمذهب الحنفي لسد هذا القصور.

يتناول الفقه مراعاة الشعائر والأخلاق والتشريعات الاجتماعية في الإسلام وكذلك الأنظمة السياسية. حيث ينشئ الفقيه[4] الفقه من خلال استخلاص الأحكام الدينية من مصادر الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة) ومن خلال التفسير العلمي لهذه المصادر وتعتبر جامعة الأزهر المرجع الديني الأعلى في تطوير الفقه.

يعد رأي الأزهر أحد مصادر سن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين الذي يجري مراجعته حالياً. وفي هذه المراجعة، يقدم المجتمع المدني والأجهزة الحكومية أيضًا مساهماتهم، وتشمل العملية الكثير من الآراء المعارضة والنزاعات بين القوى التقليدية والليبرالية. وتقترح بعض القوى الليبرالية حاليًا إلغاء قانون الأسرة على أساس الدين معًا، وإصدار قانون مدني للجميع، كما حدث في تونس.

كانت اللوائح الداخلية لغير المسلمين تطبق على كل من المسيحيين واليهود. وغادرت الجالية اليهودية مصر تقريبًا، منذ إنشاء دولة إسرائيل، ومن الناحية العملية، فإن تطبيق اللوائح الداخلية الآن يتعلق فقط بأنظمة الطوائف المسيحية المختلفة، ففي المجمل، قدمت الطوائف المسيحية 12 لائحة (الطوائف الأرثوذكسية 4 والطوائف الكاثوليكية 7 والطوائف الإنجيلية 1) بجانب طائفين يهوديتين كنظام داخلي لقانون الأحوال الشخصية، وتنطبق هذه اللوائح عندما تنتمي الأطراف المعنية إلى نفس الطائفة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يطبق قانون الأحوال الشخصية للمسلمين – أي الشريعة الإسلامية –. وتعد الطائفة الأرثوذكسية هي الطائفة الأكبر في المسيحية، التي لديها سلسلة من اللوائح التي يرجع تاريخها إلى الدولة العثمانية، وأجري تحديثها في عام 1938، وأجري تعديلها مرة أخرى في عام 2008. ومن الناحية العملية، يجوز للمسيحيين تطبيق أنظمتهم الخاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج والطلاق والمفترض الميراث، ولا يجوز تطبيقها فيما يتعلق بالحضانة والنفقة (انظر أدناه النفقة)، والتي تعتبر قواعد عامة منصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية.

التوصيات:

في قانون الأحوال الشخصية المنقح الذي يجري إعداده حالياً، يلزم تدوين كافة القواعد الشرعية المستخدمة فعلياً والتي لم تدون في القانون وإدراجها في القانون الجديد، حيث يعتبر تطبيق هذه القواعد الغير مكتوبة يزيد من حدوث مشاكل لعدم الوقوف على مفاهيم قانونة محددة، مما يؤدى الى وجود عدة اجتهادات قضائية فى كل مسألة.

النفقة والمطالبات أثناء الزواج وبعده

تعد **النفقة** مفهوم هام في قانون الأسرة، أو **الدعم المالي من الزوج لزوجته أثناء الزواج وبعده**، ويشمل هذا المفهوم جميع أنواع مطالبات المرأة أثناء الزواج وبعد الطلاق المتصلة بالبيت والحضانة والتعويض عن عدة أضرار.

هناك ممارسات لتقديم **طلبات متعددة للحصول** على النفقة، وتكون الأسباب على النحو التالي:

- من الناحية الاستراتيجية، لإقناع القاضي، من الأفضل رفع عدة دعاوى لفرض مبالغ كبيرة على الزوج. بسبب إجراء تحري جديد عن دخل الرجل لكل دعوى قضائية، إذا كانت مجرد دعوى قضائية واحدة، فغالبا ما يحكم فيها بمبالغ نفقة صغيرة.
- يلزم رفع دعوى قضائية جديدة كل عام بالنسبة للرسوم المدرسية.
- تكون رسوم محكمة الأسرة منخفضة، لذا فإن رفع كل هذه القضايا المنفصلة لا يكلف سوى القليل جدًا.

يجوز للرجل أيضًا تقديم مطالبات أثناء الزواج وبعده:

- من حق الرجل ان ينذر زوجته بضرورة الخضوع لسلطته الزوجية (انذار الطاعة)؛

- إمكانية رؤية الطفل (أيضًا أثناء الزواج)؛
- أن يخفض مقدار النفقة المفروضة عليه ؛
- أن يأخذ حضانة أولاده من زوجته.

التوصيات:
يلزم التصدي لهذه الممارسات المتمثلة في تقديم طلبات متعددة للحصول على نفقة من أجل تجنب تحميل محكمة الأسرة عبئاً زائداً، لأنها غير فعالة وتؤدي إلى ارتفاع أتعاب المحامين، ويلزم ضم جميع المطالبات بالتفصيل، بناءً على احتياجات محددة، وإدراجها في دعوى واحدة فقط.

القيد العائلي

يجوز الحصول على القيد العائلي، الذي يتضمن اسم رب الأسرة (الذكر) واسم زوجاته وأطفاله، والبيانات الشخصية لجميع أفراد الأسرة المذكورين أعلاه، من السجل المدني. ويجوز لكل من الزوج (رب الأسرة الذكر) وأطفاله أو والده (الدرجة الأولى) طلب هذه الورقة، ولكن ليس الزوجة (المستقبلية).

يستخدم الأبناء هذا المستند بشكل أساسي فقط لطلب الإعفاء من الخدمة العسكرية. ولكن إذا كانت لدى الزوجة (المستقبلية) شكوك حول الحالة الشخصية لزوجها (في المستقبل)، فإن القيد العائلي ستكون بمثابة دليل على حالته الزوجية وأطفاله.

المساعدة القانونية المطلوبة: الطلب من المحكمة باستخراج تصريح للقيد العائلي من السجل المدني للزوجة.

مصدر التمييز : الجنس
الحلول العملية: يجوز للزوجة أن تطلب من اولادها الحصول على القيد العائلي نيابة عنها.

الزواج

يعد الزواج ميثاق بين الزوجين يتضمن اتفاقًا تعاقديًا مباشر، يعقده المأذون بحضور شاهدين، ومن خلال عقد الزواج المسجل، يجوز الحصول على قسيمة الزواج من مكاتب السجل المدني (وزارة الداخلية).

يجوز للرجال المسلمين الزواج من أربع زوجات كحد أقصى، بينما يمكن للنساء الزواج من رجل واحد فقط، يجوز بالزواج بين المسلمين والمسلمات، والمسيحيين والمسيحيات، والمسيحيات والرجال المسلمين، ولا يجوز العكس. وهذه القواعد غير مدرجة في قانون الأحوال الشخصية، لكنها مأخوذة من أحكام الفقة الاسلامي لسد القصور في القانون.

لا يجوز إبرام عقد زواج لكل من يتبع ديانات أخرى غير الأديان الثلاث التي أشارت إليها الحكومة المصرية باسم "الأديان السماوية" أو الأديان "المعترف بها" – الإسلام والمسيحية واليهودية –. حيث لا يوجد زواج مدني، فالزواج ديني فقط. كما يجوز للكنائس منع

الزواج إذا كان لدى أحد الطرفين أي سبب عادل أو عائق يعوق استمرار الزواج، وتعتمد تكاليف تنظيم الزواج على محل السكن وقيمة المهر.

ونتيجة للزواج:

- يلزم على الزوج أن يدفع تكاليف السكن ومصاريف المعيشة والأطفال، وإذا لم يفعل ذلك، يجوز لزوجته أثناء الزواج أن تطالب أمام المحكمة بمختلف النفقات المتعلقة بمصاريف المعيشة والمنزل وحضانة أطفالها (انظر أدناه في اتفاقات ما قبل الزواج والمسائل المالية المترتبة على الزواج).
- يلزم على الزوجة أن تخضع لسلطة زوجها (طاعة الزوج). ولا يجوز لها السفر إلا إذا سمح لها بذلك، ويجوز للزوج أن يمنع زوجته من السفر دون موافقته بموجب أحكام الفقة الاسلامي وحديث النبي محمد، "كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته". أي تحت إشرافه (القوامة)، ولا يجوز لها مغادرة المنزل دون إذنه بموجب المادة 25 من قانون الأحوال الشخصية لعام 1920، ولكن من الناحية المالية تظل الزوجة مستقلة تمامًا (انظر أدناه، المسائل المالية للزواج).

وتدرج الحالة الاجتماعية في البطاقة الشخصية لكل من الزوجين، ولكن بطرق مختلفة لكل منهما

- لا تحمل البطاقات الشخصية للرجال سوى كلمة "متزوج"؛ ولا يمكن للمرأة أن تعرف من البطاقة الشخصية ما إذا كان الرجل لا يزال متزوجا، وعدد الزوجات، ويمكن للرجل أن يدعي أنه مطلق بينما لا تزال بطاقته تحمل كلمة "متزوج". الطريقة الوحيدة لمعرفة ذلك هي التحقق من حالته الشخصية/الزوجية من خلال القيد العائلي (انظر أعلاه).
- في الزواج الإسلامي، تحتفظ الزوجة عمومًا باسمها. يسجل اسمها على البطاقة الشخصية، إلى جانب اسم زوجها.

عقد الزواج

يلزم تسجيل أسماء الزوجين وتفاصيلهما الشخصية في عقد الزواج، إلى جانب مبلغ المهر، واسم (أسماء) الزوجات الأخريات ان وجدوا، ومن الناحية العملية، فإن بعض الرجال في كثير من الأحيان يتفقون مع المأذون على عدم ذكر أسماء الزوجات الأخريات في عقد الزواج.

الشروط الخاصة في عقد الزواج

يجوز وضع شروط خاصة في العقد، طالما أنها تحترم النظام العام وتتماشى مع الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك، فإن الشروط التالية هي الشروط التي يمكن إدراجها:

- يجوز للمرأة تطليق نفسها فقط في حالة استخدام شرط معين يفوض فيه الرجل زوجته بالطلاق، وهو ما يسمى: "العصمة" (لكن قلة قليلة من الرجال يوافقون على هذا الشرط)
- يجوز للمرأة تطليق نفسها إذا تزوج زوجها من زوجة ثانية. ويجوز أن يكون هذا الوضع أيضًا سببًا للطلاق حتى لو لم يتضمن هذا الشرط المكتوب الخاص في عقد الزواج، ولكن مع وجود هذا الشرط يكون وضع المرأة أفضل، وتستطيع ان تطلق نفسها على الفور، بينما قد يستغرق الأمر عامًا لإثبات الضرر المعنوي الذي لحق بها بسبب الزواج الثاني (انظر أدناه الطلاق من قبل المرأة، قسم ج، طلاق للضرر).
- المنطقة المحددة التي تريد المرأة أن تعيش فيها بمجرد زواج الزوجين.
- يجوز للمرأة أن تسافر بمفردها دون إذن من زوجها (أي في حالة الخروج عن النظام المذكور أعلاه الذي ينص على ضرورة أن تطيع الزوجة زوجها وأن تسافر بموافقته فقط). وعلى الرغم من أن هذا البند مخالف للنظام العام، فإنه يعطي المرأة حق السفر.

الشروط الخاصة في الواقع العملي:

من الناحية العملية، ينظر معظم الناس إلى عقد الزواج على أنه إجراء شكلي ولا ينظرون إلى إمكانية إدراج شروط خاصة. ولا يدرك الناس إمكانية إدراج شروط خاصة، ويعتقدون في كثير من الأحيان أن ذلك يقتصر على الحيز المادي المتاح في صفحة عقد الزواج ذات الصلة، التي لا تعطي سوى ستة أسطر لشروط خاصة، يضيفها المأذون يدويا عند توقيع العقد. ومع ذلك، يجوز وضع شروط خاصة أكثر بكثير مما تسمح به هذه المساحة في ملحق لعقد الزواج – وهي حقيقة لا يعرفها حتى معظم المحامين في كثير من الأحيان. في الماضي، كانت المرأة تحتاج إلى العديد من الصفحات من الشروط الخاصة، والتي غالبًا ما تكون محددة جدًا. بالإضافة الى أنه يوجد كتب عن هذه الشروط الخاصة.

أما بالنسبة للأجانب الذين يتزوجون من مصريين فهم يسجلون عقد الزواج في مكاتب شهر العقاري، ويمكنهم وضع أكبر عدد من الشروط التي يرغبون فيها في العقد طالما أنهم يحترمون النظام العام. وهناك العديد من هذه المكاتب في جميع أنحاء الدولة؛ وهي جزء من الشهر العقاري التابع لوزارة العدل.

قائمة المنقولات الزوجية

عند توقيع عقد الزواج، يوقع الزوج والشهود على الزواج على مستند إضافي، يسمى قائمة المنقولات الزوجية، والتي توثق الأثاث وآلات المنزل والمهر والشبكة (المجوهرات). ويمكن أن ينشأ نزاعا في هذا الأمر بسبب اختلاف الآراء بين أسر الزوجين، خاصة وأن الجوانب المالية للزواج عادة ما يتفق عليها شفويا.

ويتم تحديد القيمة المالية لكل من المنقولات بجوار اسمه في القائمة، في حالة الطلاق، إذا لم يدفع الزوج المبلغ الإجمالي لجميع المنقولات المدرجة في القائمة للزوجة، فإن القانون الخاص، وليس قانون الأسرة، هو الذي ينطبق، قد يؤدي عدم الوفاء بالالتزام المالي إلى الملاحقة الجنائية.

تدرج القيمة المالية لكل بند من البنود المنصوص عليها بجانب اسمه في قائمة المنقولات الزوجية. وفي حالة الطلاق، إذا لم يدفع الزوج المبلغ الإجمالي لجميع البنود المدرجة في قائمة المنقولات الزوجية إلى الزوجة، يلزم تطبيق القانون الخاص وليس قانون الأسرة. وقد يؤدي عدم الامتثال للالتزام المالي بموجب القانون المدني المصري إلى الملاحقة الجنائية. غالبًا ما ينتهي الأمر بالرجال في السجن بعد أن تذهب زوجاتهم السابقات إلى الشرطة للإبلاغ عن واقعة تبديد القائمة لعدم دفعهم القيمة الإجمالية لقائمة المنقولات الزوجية. ويضع قانون الأحوال الشخصية الجديد المقترح أن يجعل قائمة المنقولات جزءا من عقد الزواج، وأن يجعل أي مسائل تتعلق بهذه القائمة خاضعة لقانون الأسرة في محكمة الأسرة، وأن يلغي تجريم عدم دفع القائمة.

من الناحية العملية، يمكن أن تختلف العناصر المدرجة في قائمة المنقولات الزوجية. ففي الوقت الحاضر، يجوز تقسيم المنقولات الزوجية بين الأزواج، ويمكن للمرأة المشاركة في تقديم الأشياء التي عادة ما تكون على الرجل. ومع ذلك، وفقًا للشريعة الإسلامية والقانون والعرف، فإن قائمة المنقولات الزوجية هي على عاتق الرجل. فإذا اشترت المرأة أشياء وسجلتها في قائمة المنقولات الزوجية المتفق عليها كما اشترتها، فإنه ملزم في الطلاق بتعويضها عن هذه الأشياء.

يشترط في أي عقد زواج مهر "الصداق" محددا بما في ذلك المجوهرات، وإذا لم تستلم الزوجة المجوهرات، فيلزم وضعها في قائمة المنقولات الزوجية، وبذلك تصبح التزاماً مالياً تجاه الزوجة. وفي عقد الزواج، غالبًا ما تقدر قيمة المهر بجنيه مصري واحد لتجنب فرض رسوم حكومية مرتفعة على الزواج. ومع ذلك، يمكن تسجيل قيمة أعلى للمهر في قائمة المنقولات الزوجية.

في الخلع (تطليق المرأة نفسها – انظر أدناه)، يلزم على الزوجة رد المهر، ولكن الجزء من المهر المدرج في قائمة المنقولات الزوجية ولا يزال يلزم على الرجل أن يدفعه لها، لأن جميع البنود المدرجة في قائمة المنقولات الزوجية تعتبر التزامات مالية.

الزواج العرفي: الزواج العرفي أو الزواج غير الرسمي

يعد هذا النوع من الزواج غير رسمي ولا يعقده المأذون. ولا يكون للزوجة في الزواج العرفي حقوق قانونية ومالية كما في بالزواج الرسمي.

"يستخدم سكان الريف التقليديين الزواج العرفي في حالة زواج النساء تحت سن الزواج القانوني، ويستخدم أيضا من الأشخاص الذين يعيشون في البيئات الحضرية – غالبًا شباب المدن – الذين يعيشون معًا. "ويُستخدم المسيحين الزواج العرفي إذا لم يتمكنوا من الطلاق وبالتالي لا يجوز لهم الزواج مرة أخرى، وذلك بسبب مجموعة الظروف الصارمة والمحدودة التي يمنح فيها الطلاق في قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين. كما يجوز للمرأة أن تدخل في "زواج عرفي إذا أرادت الاستمرار في تلقي المنح المالية أو الأجور أو المعاشات لأبيها أو زوجها المتوفى. وفي حالة المعاش للأب الراحل، عندما يموت والد ابنة أو ابنتان، يجوز للابنة أو البنات الاستمرار في تقاضي معاشه. ومع ذلك، إذا تزوجت الابنة الوحيدة، أو في حالة تعدد البنات، إذا تزوجت أي من البنات، يلزم وقف حقها في الحصول على معاش الأب الراحل. لذلك قد تلجأ بعض النساء إلى "الزواج العرفي، لأن طبيعته غير الرسمية تعني أنهن غير متزوجات رسميًا، وبالتالي يمكنهن الاستمرار في المطالبة بمعاش والدهن الراحل.

الفئات المعرضة للخطر:

- المعدمون
- الرجال والنساء المسيحيين
- النساء

مصدر التمييز:

الجنس: الرجال والنساء بشكل عام

الدين: (أ) إذا تزوجت امرأة مسيحية من رجل مسلم، كان أبناء الزوجين مسلمين في نظر القانون، ولا يجوز لهن الحصول على الحضانة عليهم، أو الحصول على ميراث منه، و (ب) إذا تزوج رجل مسيحي من امرأة مسلمة، فيلزم عليه أن يعتنق الإسلام، ولا يجوز لهم العودة إلى المسيحية.

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الناس إلى مشورة قانونية بشأن عقد الزواج وعواقبه. وهو عقد بالغ الأهمية فيما يتعلق بحماية الحقوق القانونية للمواطنين بوجه عام، وللنساء بوجه خاص، ومن المهم وجود مكان تستطيع أن تفهم المرأة عقد الزواج وتراجعه تماما، لكي تتمتع بحماية حقوقها القانونية.

الحلول العملية: إذا أراد رجل مسيحي ومسلمة الزواج، فعليهما: أ) الزواج في الخارج في بلد غير إسلامي، أو ب) يمكن للرجل المسيحي أن يعتنق الإسلام، وهو إجراء بسيط.

التوصيات:

- تعديل قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين، وهو ما يحدث بالفعل.
- إدراج كافة القواعد الشرعية المطبقة في الواقع العملي فيما يتعلق بالزواج في قانون الأحوال الشخصية الإسلامي.
- التأكد من معرفة المرأة بعقد الزواج والشروط الخاصة التي يجوز إدراجها في العقد لمساعدتها على تجنب عدد كبير من المشاكل.

- يلزم إجراء مراجعة دقيقة لنموذج عقد الزواج الإسلامي، ويحث القرآن الكريم على ذلك، حيث ينص على أن عقد الزواج هو "ميثاق غليظ" أو "عهد رسمي" (سورة النساء)، الآية 21)[5]. يتضمن العقد ستة أسطر فقط للشروط الخاصة، والتي يكتبها المأذون بخط اليد. وستكون هناك حاجة إلى عدد غير محدود من الأسطر في النسخة الرقمية لتشجيع استخدام شروط خاصة في عقود الزواج. ويلزم أن يتحقق المأذون فقط مما إذا كانت الشروط تتماشى مع القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية.

المساكنة

هناك عادة اجتماعية راسخة في مصر مفادها أنه لا يُسمح للزوجين غير المتزوجين بالعيش معًا. يلزم تطبيق هذه العرف الاجتماعي من كل من المسلمين والمسيحيين، بما في ذلك الجيران، ومالك الشقة/المنزل الذي يعيش فيه الرجل والمرأة، والشرطة.
من الناحية العملية، عندما يعيش الناس معًا بدون زواج رسمي، فإنهم يعقدون "الزواج العرفي"

اتفاقات ما قبل الزواج وعواقبه المالية

بموجب القانون المصري، يلزم على كل من الزوجين أن يحتفظ بممتلكاته ودخله منفصلين أثناء الزواج. ولا يجوز وضع أي شروط في عقد الزواج للملكية والدخل المشترك. وهذه قاعدة عامة في الشريعة الإسلامية لا يجوز تغييرها في عقد الزواج أو باتفاق ما قبل الزواج. وهكذا، تحتفظ المرأة عادة، أثناء الزواج، بكامل قدرتها وأهليتها فيما يتعلق بالتصرف في ثروتها ودخلها. ولا يحتاج الزوجان إلى توقيع بعضهما البعض للمعاملات العقارية أو الحصول على قروض.

يلزم على الزوج أن يوفر مسكن الزوجية، وإذا كان لديه عدة زوجات، فإن كل واحدة تحتاج إلى منزل زوجية خاص بها. وحتى إذا كانت الزوجة أغنى وأكبر دخلاً من زوجها، فإن الرجل ملزم بدفع نفقات الأسرة والأطفال وفقاً للشريعة الإسلامية. وفي الواقع، هذا لا يحدث في كثير من الأحيان. ويمكن تقديم عدة أنواع من المطالبات المتعلقة بالنفقة إلى المحكمة أثناء الزواج: (المساعدات المالية من الزوج لزوجته أثناء الزواج وبعده) 1) الغذاء 2) الملابس 3) الإقامة. ويجوز رفع دعاوى قانونية إضافية بعد الطلاق، لعدد من النفقات، بما في ذلك ميزانية صغيرة للنفقات المتعلقة بحضانة المرأة لأطفالها، والرسوم المدرسية (انظر أدناه تحت بند إعالة الطفل). كما يجوز للزوجة، بعد الطلاق، البقاء في المنزل كجزء من القوانين التي تحكم حضانة القاصرين.

الفئات المعرضة للخطر:

- النساء المسلمات
- الرجال المسلمين

مصدر التمييز: الجنس والدين

---

[5] [5] *"اقرأ سورة النساء باللغة العربية مع الترجمة"، إسلامي، 23 فبراير 2023،* https://myislam.org/surah-an-nisa/

المساعدة القانونية المطلوبة: تحتاج المرأة إلى مساعدة قانونية، لا سيما فيما يتعلق بالاطلاع الكامل على حقوقها في حالة الطلاق الشفهي، وفي حالة موافقة المرأة على الطلاق في عقد الزواج. لا يلزم الاستعانة بمحامي.

الطلاق

تعد معدلات الانفصال والطلاق في مصر مرتفعة للغاية. كان هناك 808 آلاف حالة زواج، و205 آلاف حالة طلاق في عام 2021. من حيث المبدأ، فإن سلطة الطلاق تقع على عاتق الرجل، ولكن هناك استثناءات لذلك.

هناك عدة طرق للطلاق في القانون المصري.

1. **طلاق "على الإبراء" أو الطلاق بالاتفاق:** (الأكثر شيوعًا والمستحسن للطرفين).
2. **الطلاق الشفهي من الرجل:** ينهي الزوج عقد الزواج من جانب واحد، ويلزم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الشكل من الطلاق لكي تطالب الزوجة بحقوقها القانونية.
3. **الطلاق الغيابي** من الرجل مع المأذون.
4. إنهاء الزوجة عقد الزواج

أ. **الخلع** الذي تقوم به المرأة (منذ عام 2000): تنتهي الزوجة من الزواج وتفقد جميع حقوقها الزوجية باستثناء الحقوق المتعلقة بحضانة أطفالها، وقائمة المنقولات الزوجية.

ب. "**العصمة**" (يُقصد بمصطلح "العصمة" السلطة الزوجية للزوج على زوجته/رباط الزواج) ويمكن تعريف الطلاق بالتنازل عن العصمة بأنه حق المرأة في تطليق نفسها **طلقة**، وتنهي الزوجة الزواج إذا اشترط في عقد الزواج أن يفوضها الرجل حقه في الطلاق. كما تفقد جميع حقوقها المتعلقة بالزواج، باستثناء ما يتعلق بحضانة أطفالها وقائمة المنقولات الزوجية.

ج. ***الطلاق للضرر*** أو الحكم **القضائي بسبب الضرر**: الطلاق الذي تطلبه المرأة في ظروف محدودة، وهو أمر معقد، وتحتفظ المرأة بكافة حقوقها القانونية.

فقد يقع الطلاق الشفهي الصادر من الرجل فوراً، ولكن إذا رفض الزوج تسجيل الطلاق، فقد تستغرق الزوجة لتسجيله في محكمة الأسرة ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام. وتحتاج إلى تسجيل الطلاق في بطاقتها الشخصية، لتكون قادرة على تقديم جميع أنواع المطالبات المتعلقة بالطلاق (انظر أدناه). وتكون إجراءات تسجيل الطلاق سريعة في حالة الطلاق على الإبراء "أو الطلاق بالتراضي" أو أن تكون العصمة في يد الزوجة. ويستغرق الخلع الذي تقوم به المرأة بضعة أشهر فقط، بينما قد يستغرق الطلاق للضرر سنوات عديدة.

المسيحيون

يجوز تطبيق لوائح المسيحيين على الطلاق في حال كونهم منتمين لنفس الطائفة. تعد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أكبر طائفة مسيحية في مصر، ولا تسمح بالطلاق إلا في ظروف محددة، وفي الحالات التي تنشأ فيها صعوبات في تأمين الطلاق نتيجة لهذه اللوائح، يكون الحل العملي هو أن يغير أحد الزوجين طائفته، وفي هذه الحالة يصبح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عموما نافذا، مما يسمح للزوجين بالطلاق. وهناك خيار آخر هو أن يعتنق أحد الزوجين الإسلام، إذا اعتنق الرجل الإسلام، تفقد الزوجة المسيحية تلقائيًا حضانة أطفالها والحق في الميراث.

الطلاق على الإبراء – الطلاق بالتراضي

الإشكاليات:

من الضروري أن يقوم المحامي بإجراءات التفاوض. هذا هو الخيار الأفضل لكلا الطرفين، حيث أن الطلاق الشفهي من جانب واحد من الرجل قد يكون أمرًا مكلفًا بالنسبة له (انظر أدناه تحت طلاق). عندما يوافق الزوجان على الطلاق، فإن هذا يقوم بتجنب الكثير من الإجراءات القضائية والمشاكل. يلزم تسجيل الاتفاق في محكمة الأسرة: ويوقع الاتفاق وختمه في مكتب تسوية المنازعات الأسرية في محكمة الأسرة.

وكما ذكرنا سابقًا، لا يجوز تغيير القواعد العامة للشريعة الإسلامية التى تعتبر من النظام العام، وهذا ينطبق أيضاً على اتفاق الطلاق، على سبيل المثال، في حالة الطلاق، لا يجوز للرجل أن يحصل على حضانة الأطفال (انظر أدناه تحت الحضانة).

الطلاق – الطلاق الشفهي من الرجل

إن الطلاق الشفهي من جانب الرجل هو أن يقول لزوجته (أنت طالق) ثلاث مراتٍ، يتوقف المسار القانوني بالنسبة للرجل في هذه المرحلة ويبدأ النزاع القانوني لزوجته (السابقة). ويلزم على الزوجة بعد الطلاق الشفهي، أن تطلب تسجيل الطلاق في محكمة الأسرة. وتحتاج تسجيل الطلاق لتغيير الحالة الاجتماعية في البطاقة الشخصية إذا أرادت الزواج مرة أخرى، وأيضًا لتتمكن من تقديم المطالبات التالية بعد الطلاق:

1. التعويض عن الأضرار المعنوية التي لحقت بإنهاء العقد (نفقة متعة): ما لا يقل عن سنتين من نفقات الأسرة؛
2. المصروفات لمدة تتراوح بين أربعة أشهر وسنة واحدة (نفقة العدة): وللمطالبة بهذا النوع من النفقة، يلزم على الزوجة أن تنتظر ثلاث حيضات للتأكد من أنها ليست حاملا، أو عندما تكون حاملا، يمكن المطالبة بالنفقات لفترة تصل إلى سنة واحدة.
3. دفع كامل المبلغ المستحق في عقد الزواج الذي يلزم على الرجل أن يدفعه للمرأة (مؤخر المهر)، والذي لم يدفع في معظم الحالات في الواقع.
4. والدفع بالكامل فيما يتعلق بقائمة المنقولات الزوجية.
5. والنفقات المنزلية الشهرية للسنة التي تسبق الطلاق بأكملها فى حالة عدم سدادها.
6. نفقة الطفل (انظر أدناه)
7. الولاية التعليمية (تقع الولاية التعليمية في القانون على عاتق الرجل، بينما تقع حضانة الأطفال في القانون على عاتق المرأة (انظر أدناه تحت الحضانة)،
8. منزل الأطفال (انظر أدناه تحت الحضانة).

ينهي الطلاق عقد الزواج من جانب واحد، دون الحاجة إلى تقديم الإجراءات المتعلقة بالمطالبات المذكورة أعلاه. إذن تكمن الصعوبة في أن تقوم الزوجة بهذه الإجراءات للتعويض والنفقات، وهو أمر مرهق ومكلف للغاية بالنسبة للزوج. لهذا السبب، يكون الطلاق بالتراضي أفضل بكثير للزوج وكذلك للزوجة.

ومن أهم المشكلات التي تواجهها الزوجة إثبات الطلاق الشفهي من جانب الرجل، وغالبا ما يكون من الصعب جدا إثبات ذلك. من المهم معرفة كيفية إثبات الطلاق.

وإذا لم تكن الزوجة حاضرة، يجوز للزوج أيضا **أن يطلق غيابيًا في** حضور المأذون.

تطليق المرأة نفسها

أ) **الخلع** (تطليق المرأة نفسها بإرادتها المنفردة أجري العمل بها منذ عام2000)

يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق في محكمة الأسرة دون حاجة لإثبات أي ضرر شخصي. ونتيجة لذلك، بموجب قانون الخلع، تفقد جميع حقوقها المتعلقة بالزواج باستثناء: 1) يُسدد الرجل مستحقات قائمة المنقولات الزوجية الخاصة بها، كما هو الحال في مصر، يعتبر عدم الامتثال للالتزامات المالية جريمة جنائية؛ و2) حضانة أطفالها وجميع الحقوق المتعلقة بالحضانة (المنزل والنفقات المنزلية وإعالة الطفل).

يصدر حكم **الخلع** عادة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتنطوي الإجراءات على طلب مقدم إلى محكمة الأسرة، بما في ذلك جلستي استماع، للتأكد من أن المرأة تريد بالفعل تقديم طلب الخلع وإبلاغها بأنها تفقد جميع حقوقها باستثناء الحقوق المشمولة بقانون الخلع وللتأكد من الهدايا والمال يجب أن تعود إلى الرجل.

عادة ما يصدر حكم **بالخلع** ولا يجوز استئنافه.

ب) **تعد العصمة (حق المرأة في تطليق نفسها طلقة رجعية)**، حيث تطلق الزوجة نفسها وفقًا لبند مكتوب في عقد الزواج. ولا يجوز أن تكون العصمة من حق الزوجة إلا إذا كان هناك بند محدد في عقد الزواج يفيد بأن الرجل يفوض حقه في تطليق نفسها. ولكي تستطيع الزوجة استخدام *العصمة* يلزم عليها تقديم عقد الزواج إلى *المأذون*، وتسجيل الطلاق. ونتيجة لذلك، تفقد أغلب حقوقها المتعلقة بالزواج باستثناء الحقوق المتعلقة بحضانة أطفالها وقائمة المنقولات الزوجية، كما هو الحال في *الخلع*.

من الناحية العملية، نادرًا ما يوافق الرجال على وضع هذا الشرط في عقد الزواج.

ج) ***الطلاق للضرر*** **(أو الحكم القضائي بسبب الضرر)**

يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق والتعويض في محكمة الأسرة في الحالات التالية:

1) إذا تزوج الرجل امرأة أخرى (تعدد الزوجات).
2) العنف الزوجي (سوء المعاملة): إذا كان الرجل عنيفا بدنيا تجاه زوجته، ويثبت بأدلة رسمية بهذا المعنى.
3) إذا لم يدفع الرجل أي نفقات للأسرة ولأطفاله لمدة سنة واحدة.
4) إذا كان الزوج مسجونا.
5) في حالة هجر الزوج لها.
6) إذا كان الرجل يعاني من خلل وظيفي جنسي لمدة سنة واحدة (يلزم إثباته طبياً).

في حال كان الدليل الرسمي لازم إعادة إصداره، يمكن تأكيد المسائل المذكورة أعلاه من خلال الشهود والأدلة المكتوبة وما إلى ذلك، يجوز للمرأة عندئذ المطالبة بجميع حقوقها الزوجية. وقد تستغرق جمع الأدلة وقتًا طويلاً.

في المسألة الأولى (تعدد الزوجات): يتزوج الرجل من امرأة أخرى، يحكم بالطلاق بسرعة إذا كان هناك بند في عقد الزواج ينص على أنه لا يجوز للرجل الزواج من زوجة ثانية، أو إذا كان بإمكان المرأة إثبات أن الرجل لم يبلغها بنواياه قبل الزواج من زوجة ثانية. إذا

أبلغ الرجل زوجته الأولى بزواجه الثاني، فعليها أن تثبت في غضون عام واحد في محكمة الأسرة الضرر المعنوي الذي لحق بها بسبب الزواج الثاني.

الإشكاليات:

- يجوز للرجل المسلم أن يطلق زوجته بمجرد إخبارها ثلاث مرات (انتِ طالق). ويقع على عاتق المرأة عبء جميع الإجراءات القانونية اللازمة لإثبات الطلاق الرسمي، وبدون إثبات الطلاق الرسمي لا يجوز لها الزواج مرة أخرى أو المطالبة بحقوقها الزوجية.
- كثيراً ما تكون النيابة العامة حاضرة أيضاً في قضايا الطلاق، وتمارس تأثيراً كبيراً على هذه الإجراءات وعلى نتيجة القضية.
- يلزم تطبيق قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، في حالة زواج المرأة المسيحية من رجل مسلم، أو ينتمي الزوجان المسيحيان إلى طوائف مختلفة.
- في حالة الفساد.
- عدم تقديم المساعدة القانونية للمرأة.
- عبء الإثبات هو مسؤولية المرأة.

الفئات المعرضة للخطر:

- النساء
- الأزواج المسيحيون الذين ينتمون إلى نفس الطائفة، والذين لا يجوز الطلاق لهم من حيث المبدأ إلا في ظل مجموعة محدودة جداً من الظروف.

مصدر التمييز: الدين والنوع

المساعدة القانونية المطلوبة: تحتاج المرأة إلى مساعدة قانونية على الرغم أنه ليس إلزاميا الاستعانة بمحامي.

التوصيات لحل المسائل القانونية: يلزم ألا يكون الطلاق صالحًا إلا إذا أعلن عنه أمام محكمة أو مأذون، من أجل زيادة الأمن القانوني.

الحضانة

تكون حضانة الأطفال مع الأم حتى يبلغ الطفل 15 عامًا أو حتي بلوغ سن الرشد او زواج الصغيرة، عندما يبلغ الطفل 15 عامًا، يجوز للطفل اختيار الوالد الذي يرغب في العيش معه.

تكون الحضانة أثناء الزواج وبعد الطلاق مع الأم في المقام الأول إذا كانت مسلمة. وفي الماضي، وكان الأب لا يحصل على الحضانة إلا في الحالة السادسة عشرة، لكن في قانون 2022 الجديد ينص على منح الحضانة على النحو التالي:

- المركز الثاني لأم الأم إذا كانت الأم غير قادرة على الرعاية أو إذا تزوجت مرة أخرى بعد الطلاق
- في المركز الثالث لأم الأب، مثلاً إذا كانت الأم مسيحية،

- في المركز الرابع إلى الأب.

يرتبط منزل الأطفال بالحضانة، وإذا لم يكن هناك منزل فيجوز للزوجة أن تطلب منزلاً بعد الطلاق. ويجوز لها أيضًا بعد الطلاق طلب نفقة الحضانة (مثل راتب بالإضافة إلى إعالة الطفل). ومع ذلك، من الناحية العملية، وفقًا لهذا القانون، غالبًا ما يوفر الرجل منزلًا رخيصًا بعد الطلاق مختلفًا في منطقة غير مرغوب فيها لزوجته وأطفاله، ويضع الأطفال في مدارس أرخص، وما إلى ذلك.

لا يجوز للمرأة المسيحية المتزوجة من رجل مسلم الحصول على حضانة أطفالها، سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق.

الولاية التعليمية

يملك الآباء حق الولاية بكافة المسائل المتعلقة بمدرسة أبنائه (الولاية التعليمية) ولا يجوز للأم التعامل بصفتها ولي الأمر مع المدرسة إلا في حال حكمت لها المحكمة بالولاية التعليمية.

وتعد هذه مشكلة كبيرة في حالة انفصال المرأة ولكن لم تطلق بعد، أو في حال كان زوجها في الخارج، لا يُسمح لها بأي اتصال بالمدرسة، ولا يجوز لها تغيير مدرسة أطفالها.

وفي الحياة العملية، في حالة الزواج، يكون للزوج الولاية التعليمية وللأم الحضانة، وتظل الحضانة مع الأم في حالة الطلاق ما لم تتزوج من شخص آخر، ويجوز للأم بعد الطلاق التي تتولى حضانة أطفالها أن تطلب ولاية تعليمية من المحكمة ويجوز أيضًا طلب ذلك قبل الطلاق ولكن هذا يكون أمر معقد للغاية.

وقد يتضمن قانون الأحوال الشخصية المصري عدة شروط تكفل للأم والأب توفير الرعاية المناسبة لطفلهما، يلزم على الأم والأب: 1. أن يكونوا في صحة جيدة عقليًا وجسديًا؛ 2. أن يتمتعوا بصحة عقلية سليمة وبلغوا سن المسؤولية القانونية (أي البالغين، أو 18 سنة)؛ 3. أن يتحلوا بحسن الخلق (أي وفقا للتعاليم الدينية).4. تلتزم الام ان تظل بدون زواج بعد الطلاق.

الفئات المعرضة للخطر

- تفقد الأم حقها في الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى.
- لا تحصل المرأة المسيحية على حق الحضانة أبدًا إذا تزوجت من مسلم
- لا يجوز للرجل الحضانة، سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق.
- يُطلب من الآباء دفع نفقات كبيرة من المال تتعلق بالحضانة، ولايجوز لهم الا رفع دعوى قضائية واحدة فقط لرؤية أطفالهم يومًا أو يومين في الأسبوع.

مصادر التمييز: نوع الجنس والدين، لا يجوز للمرأة المسيحية تقديم طلب حضانة أطفالها إذا كان زوجها السابق مسلمًا (اعتنق العديد من الرجال المسيحيين الإسلام ليتمكنوا من الطلاق وحرمان زوجتهم السابقة من الحضانة).

المساعدة القانونية المطلوبة:

- هناك طلب كبير من النساء على الولاية التعليمية عندما لا يكونون مطلقين (إذا كان الرجل غير قادر على التعامل مع الشؤون التعليمية بسبب إقامته في الخارج، على سبيل المثال)، ولكن من الصعب الحصول على ذلك وتحتاج حقًا إلى محام للتقدم بطلب للحصول عليه.

- غالبًا ما يرغب الآباء في رفع دعاوى قضائية لإسقاط الحضانة من الزوجة السابقة عندما تبدأ في الزواج من شخص آخر، حيث تفقد الحضانة عمليًا عندما تتزوج مرة أخرى.

الحلول العملية: يجوز للوالدين بالطبع أن يتفقوا دائمًا على اتخاذ ترتيبات مختلفة تناسبهم فيما يتعلق بالحضانة بشكل أفضل من تلك المنصوص عليها في القانون، لكن المشكلة هي أن هذه الترتيبات لا تسري إلا إذا اتفق عليها الطرفين ولا يجوز فرضهاالمخالفاتها لقواعد الحضانة المتعلقة بالنظام العام.

توصيات لحل المسائل القانونية: تعديل قانون الأحوال الشخصية لجعل الأم والأب متساويين في القانون فيما يتعلق بحقهما في الحضانة والولاية التعليمية.

نفقة الأطفال

هذا الموضوع مهم، يرفع بشأنه قضايا عديدة أمام محكمة الأسرة، وتشمل المطالبات المتعلقة بإعالة الطفل (كجزء من النفقة أو الدعم المالي من الزوج لزوجته أثناء الزواج وبعده) ومطالبات تتعلق بالمنزل والغذاء والرسوم المدرسية والتكاليف الطبية والعديد من التكاليف الأخرى المتعلقة بالأطفال.

تحتسب نفقة الطفل المالية على أساس صافي دخل الأب، ومع ذلك، يعمل جزء كبير من السكان بعقود غير رسمية، حيث تظهر المشكلات في حالة تزوير الأزواج السابقون بيانات دخلهم، مدعين أن دخلهم الشهري أقل من الراتب الفعلي، ويجوز أن يتفق الطرفان على نفقة الطفل، أو يحيل الوالدان الأمر لتسويته في المحاكم (غالبية الوالدين يفعلون ذلك) ، ويعتبر الفساد والإجراءات المكلفة والمطولة هي أيضًا مشكلات يواجهها الوالدان، ويلزم على المرأة رفع عدد كبير من القضايا بعد الطلاق من أجل تأمين نفقة الطفل ويتطلب ذلك رفع قضية منفصلة لكل نوع من أنواع النفقات، مثل نفقات الطعام والرسوم المدرسية ورسوم المستشفيات والأثاث ونفقات الملابس ونفقات حلاقة شعر الأطفال، وما إلى ذلك.

نظرًا لأن الطلاق بدون تراضي يستغرق ما بين سنة وثلاث سنوات، فغالبًا ما تنتهي إجراءات نفقة الطفل أسرع بكثير من الطلاق نفسه.

الفئات المعرضة للخطر:

- الفقراء من المناطق الريفية.
- النساء.
- الأطفال.
- الطوائف التي لا تعترف الدولة بديانتها.

مصادر التمييز: نوع الجنس والدين؛ لا يجوز للطوائف التي لا تعترف الدولة بديانتها رفع دعوى، ويجوز للنساء فقط طلب النفقة المالية لأطفالهن، لأن الأب هو الشخص المسؤول قانونًا عن نفقتهم المالية.

المساعدة القانونية المطلوبة: هناك حاجة إلى المساعدة القانونية لرفع قضية نفقة الطفل.

الحلول العملية: تكون شهادة الشهود بشأن دخل الرجال مطلوبة في القانون.

توصيات لحل المسائل القانونية: يلزم تشجيع الأفراد لرفع كافة مطالبتهم في قضية واحدة لتجنب إثقال كاهل محكمة الأسرة، لأن خلاف ذلك غير فعال ويؤدي إلى ارتفاع رسوم المحامين للنساء.

الميراث

يعتبر الميراث قضية مهمة في مصر، وينظمها قانون الأحوال الشخصية والشريعة الإسلامية وقانون الكنائس المسيحية.

صياغة الوصية

الإشكاليات: يجوز أن تكون الوصية شفهية أو مكتوبة وذلك وفقًا للقانون، كما يلزم ألا تتجاوز الحقوق المالية التي يجوز تخصيصها للآخرين غير أفراد الأسرة (الذين سيرثون وفقًا للشريعة الإسلامية) ثلث الميراث. ويلزم تسجيل الوصية شخصيًا في الشهر العقاري، ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص لا يسجلون وصيتهم أو لا يكتبون وصيتهم وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية أحدهما أو كلاهما، مما يؤدي إلى صراعات بعد وفاتهم، وتعتبر صياغة الوصية سهلة طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية والنظام العام.

ومن الناحية العملية، صياغة الوصية ليست إجراء شائعا، حيث أن الأشخاص من شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض ليس لديهم عادة الكثير ليورثوه في الميراث، بعض أفراد الطبقات الثرية في المجتمع فقط هم من يكتبوا الوصايا، ما يُوضع عادةً في الوصية في بلدان أخرى حيث يوزع في مصر من خلال الهبات المقدمة أثناء حياة الشخص (انظر أدناه) ، تعد الوصية مفيدة جداً للرجل المسلم المتزوج من مسيحية، إذ يستطيع من خلالها أن يضمن أن زوجته ستدخل في ميراثه، ولكن بالطبع يقتصر ذلك على ثلث الميراث شرعاً.

إجراءات الميراث

قواعد تقسيم الميراث شرعًا:

وفقًا لقواعد التقسيم في الشريعة الإسلامية في مصر، لا يجوز قانونًا الخروج عن قواعد تقسيم الميراث المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، ووفقا لهذه القواعد، تحصل الإناث في الميراث على نصف ما يحصل عليه إخوانهن الذكور، وإذا لم يكن هناك أخ، يحصل العم (الأعمام أو العمات) على ما كان سيحصل عليه الابن (الأبناء) ، كما هو مذكور أعلاه، ويجوز منح ثلث الميراث فقط بحرية من الأملاك لغير الأقرباء في الوصية، وتُستبعد النساء المسيحيات المتزوجات من رجال مسلمين من الميراث، باستثناء نسبة 30٪ التي يجوز للرجل التصرف بها بحرية في وصية، أما الهبة المقدمة أثناء حياته تكون خالية تمامًا من القواعد (انظر أدناه).

وبالنسبة للمسيحيين، فإن معايير تقسيم الميراث بين الإخوة والأخوات متساوية بين الرجال والنساء في غالبية الطوائف، ومع ذلك، من الناحية العملية، تميل المحاكم إلى تطبيق قواعد التقسيم الشرعية على المسيحيين، وسعت السوابق القضائية الصادرة مؤخرًا إلى تغيير هذا الوضع السالف بالمادة 3 من دستور عام 2014، والتي تنص على أن "مبادئ قوانين المصريين والمسيحيين واليهود هي المصدر الرئيسي للتشريع الذي ينظم أحوالهم الشخصية"، وعليه تتيح هذه السابقة القضائية للمسيحيين باختيار القانون الساري وتقسيم الميراث بالتساوي بين الأشقاء، ومع ذلك، في الوقت الحاضر، نظرًا لوجود قضاة محافظين دينيًا وبعض مواد الميراث في القانون المدني التي

تنص على أن الشريعة هي السائدة، في معظم الحالات لا يلجأ القضاة إلى سؤال الورثة عن موافقتهم أو رغبتهم في تطبيق القانون المسيحي، عطفًا على ذلك، يطالب الورثة المسيحيون الذكور في كثير من الحالات بتطبيق الشريعة الإسلامية لأنهم يستفيدون منها.

البديل لتجنب قواعد تقسيم الميراث الشرعي: الهبة أثناء الحياة:

كما هو مبين أعلاه في صياغة الوصية، لا توفر الوصية حلاً لقواعد التقسيم الشرعية لأنها تتعلق فقط بحد أقصى 30٪ من الأملاك لغير الورثة. **يعد تقديم الهبات أثناء حياة المرء** حلاً عمليًا لتجنب قواعد التقسيم هذه، وللتحرر تمامًا من كيفية منح الميراث، ويستخدم هذا الحل الوالدان اللذان يرغبان في إعطاء معظم ميراثهما إلى الابن الأكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي في المناطق الريفية والوالدان اللذان لديهما بنات فقط ويريدان تجنب حصول العم (الأعمام) على الميراث؛ أو عندما يريد الوالدان أن يتقاسم جميع أطفالهما ميراثهم على قدم المساواة، والطريقة القانونية الأكثر أمانًا لتقديم الهبات أثناء حياة المرء هي **إبرام عقود الهبة القابلة للإلغاء (الحق في التمتع باستخدام ومزايا شخص آخر بشكل صحيح دون تدمير أو إضاعة أمواله)**، للتأكد من أن لديهم بعض الدخل للعيش منه، وبالتالي تجنبهم الاعتماد على أطفالهم عندما يتخلون عن معظم ميراثهم.

في الواقع، تشجع الشريعة على عقد الهبة بقولها إنه من الأفضل القيام بذلك لتجنب الصراع/العداء.
الآثار الضريبية: التركة هي المبلغ الإجمالي للميراث الذي سيُقسم؛ وتُفرض ضريبة على التركة بنسبة 5٪، ولكن هذا لا يُطبق عادة والهبات معفاة من الضرائب في الممارسة العملية.

الإجراءات:

يذهب الورثة إلى محكمة الأسرة بعد الوفاة، بشهادة الوفاة وشاهدين يؤكدان من توفي ومن يمكن ذكر اسمه في الميراث، ووفقًا للقانون، لا يلزم سوى جلسة واحدة مع أفراد الأسرة والشهود، حيث يصدر القاضي ورقة ميراث توضح أسماء الورثة ونسبة الميراث التي يحصل عليها كل منهم، لكنه لا يشارك في تفاصيل من يرث ماذا. إذا كان لدى القاضي سبب للشك في أي جانب من جوانب الميراث، فسيطلب المزيد من الأوراق الرسمية،وفي حال تسجيل الممتلكات، يلزم على جميع أفراد الأسرة الذهاب إلى الشهر العقاري مع ورقة الميراث، لطلب نقل الممتلكات إلى أسمائهم.

الإشكاليات:

- غالبا ما يكون هناك صراع بين الورثة.
- ومن الناحية العملية، تطبق المحاكم في كثير من الأحيان الشريعة الإسلامية بغض النظر عما إذا كان الورثة المسيحيون يوافقون على ذلك.
- انحياز الدولة والقضاة ضد المرأة والأقليات الدينية
- لا يوجد قانون مدني يمكن اللجوء إليه.
- لا تُنفذ جميع قرارات المحكمة، وقد تستغرق الإجراءات أكثر من عام.
- غالبًا ما تكون التقاليد الاجتماعية أقوى من القانون، خاصة فيما يتعلق بالأراضي في صعيد مصر، والتي عادة ما تذهب إلى الابن الأكبر لتجنب انتقال الأرض إلى أيدي عائلات أخرى، ويُنفذ ذلك غالبًا من خلال عقد البيع خلال حياة المالك، والذي لا تدفع فيه المستحقات فعليًا.

الحلول العملية:

- عقد الهبة أثناء حياة الشخص.
- كتابة وصية بنسبة 30 % من المبلغ المخصص للزوجة المسيحية.

الفئات المعرضة للخطر:

- النساء.
- المرأة المسيحية: المرأة المسيحية المتزوجة من مسلم (حتى لو كان مسيحياً أسلم) ليس لها حق في ميراثه.
- الأبناء المسيحيون لأب يعتنق الإسلام: بموجب القانون، يظل أبناء الرجل المسيحي الذي يعتنق الإسلام مسيحيين؛ الأبناء المسيحيون لأب اعتنق الإسلام ليس لهم حق قانوني في ميراث والدهم.
- الأقليات الدينية.

مصدر التمييز: الجنس والدين

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الناس عادة إلى المساعدة القانونية

المستندات المتعلقة بالممتلكات

يخضع تسجيل العقارات ومعاملاتها للقانون المدني، أي قانون الصكوك رقم 114 لسنة 1946 وقانون الشهر العقاري لتسجيل الوحدات السكنية في المجتمعات الجديدة رقم 27 لسنة 2018 وقانون قانون نظام السجل العيني رقم 142 لسنة 1964.

الوكالتان الرئيسيتان المعنيتان هما:

1. الشهر العقاري التابع لوزارة العدل ومكاتب الشهر العقاري المنتشرة في جميع أنحاء البلاد،
2. الهيئة المصرية العامة للمساحة بوزارة الري والموارد المائية.

ملخص تاريخ نظام التسجيل العقاري وإشكالياته

يجوز الحصول على وصف جيد لتاريخ نظام تسجيل الممتلكات وتعقيده في تقرير أعده ديفيد سيمز.

> في الوقت الحالي، يعد النظام الرسمي لتسجيل الأراضي والممتلكات في مصر صعب على المواطنين ومعقد من الناحية الإجرائية ومكلف لمعظم المعاملات العقارية. وقد اعترف بذلك حتى رئيس الوزراء، الذي نُقل عنه قوله في فبراير 2021 إن "حوالي 95% من عقاراتنا في مصر غير مسجلة".[2] إن قصة كيفية حدوث هذا الوضع طويلة ومعقدة، لكن الأمر يستحق بذل جهد لتلخيص الوضع.

وفي بداية القرن العشرين بدأت الإدارة الاستعمارية البريطانية مسح كافة الأراضي الزراعية في مصر (لأغراض الضرائب بشكل رئيسي) وبحلول عام 1925 أُدرجت معظم هذه الأراضي في المساحة وسجلتها هيئة المسح المصرية رسميًا، مع تقسيمات الأراضي المزروعة (أصغرها كان القلنسوة أو الحوض) والحقول الفردية المرسومة. كما بدأت أعمال المساحة ورسم الخرائط في المناطق الحضرية، وأجريا مسح معظم القاهرة وبعض المدن الأخرى بحلول عام 1935.

---

[2] الأهرام ويكلي: "تعدل الحكومة المصرية قانون التسجيل العقاري. وأجريا تأجيل تنفيذه حتى يناير 28 فبراير 2021.

وصدر قانونان في عامي 1946 و1964 يحددان الإطار التشريعي لأنظمة تسجيل الملكية الحالية في مصر. أولًا، قانون رقم 1946/114 (السجل الشخصي) الذي أنشأ نظام الشهري العقاري (على أساس الملكية الفردية). أما القانون الثاني، رقم 1964/142 (السجل العيني)، هذا النظام قد سمح بتسجيل الممتلكات على أساس العقار نفسه وتصنيفه حسب السجل العقاري للمنطقة. وأكد كلا القانونين أن وزارة العدل هي التي تدير تسجيل الممتلكات من خلال مكاتبها في الشهر العقاري المنتشرة في جميع أنحاء مصر، وأن هيئة المساحة المصرية هي التي تجري مسح الممتلكات وتفتيشها للتحقق من الممتلكات والمحافظة عليها والحفاظ على أنظمة رسم الخرائط المساحية الحديثة. يشترط تسجيل كافة الممتلكات (الأراضي والمباني) في مصر بموجب هذا الإطار التشريعي والمؤسسي لكي تعتبر منقولة قانونيًا.

تحتفظ مصلحة الشهر العقاري في مصر بخرائط الملكية وسجلات الأحواض الفردية في الأراضي القديمة [أي الأراضي التي أجريا تسجيلها بالفعل] وتسجل عمليات النقل عند تسجيل قطعة أرض فردية رسميًا. ولكن نظرًا لأن عددًا قليلاً من المشترين/البائعين يوجهون المتاعب والنفقات المرتبطة بهذا التسجيل (حتى لو كانت الوثائق المطلوبة موجودة)، ففي أي منطقة معينة لا تُسجل إلا نسبة صغيرة من مساحة الأرض، مما يعني أنه بالنسبة لمعظم المعلومات المتعلقة بقطع الأراضي فقد انتهت صلاحيتها.

وتتحمل الهيئة المصرية العامة للمساحة مسؤولية الحفاظ على السجلات والخرائط العقارية وتسجيلها بالإضافة إلى المسح الميداني، لكنها، باعتبارها سلطة اقتصادية مستقلة، وجدت الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور الحاسم. تعد الهيئة المصرية العامة للمساحة أيضًا، بموجب القانون، جزءًا أساسيًا من عملية تغيير الملكية الفردية، خاصة بالنسبة لنظام تسجيل الملكية، من خلال فحص تفاصيل الملكية والتحقق منها بالتعاون مع مصلحة الشهر العقاري في مصر ذي الصلة، وقد أدى ضعف التنسيق بين مكتبي الهيئة المصرية العامة للمساحة ومكاتب مصلحة الشهر العقاري في مصر، بالإضافة إلى المتطلبات الورقية المرهقة والرسوم الكبيرة المرتبطة بها، إلى زيادة عدم جذب المواطنين الذين يسعون إلى تسجيل أراضيهم أو ممتلكاتهم بشكل صحيح.
فكيف تُنقل إذن الملكية العقارية الخالصة في مصر وكيف توثق الملكية؟ الجواب هو أن عدداً من الإجراءات شبه القانونية قد تطورت على مر السنين والتي تتجنب بسهولة نظام التسجيل الرسمي وتسمح بوسائل واضحة وسريعة وغير مكلفة نسبياً لإنجاز معظم عمليات نقل الملكية. وتستخدم هذه العقود بشكل أساسي كعقود عرفية، وهي عقود بيع أولية بسيطة بين طرفين ويشهد عليها شخصان على الأقل. هذه العقود الورقية البسيطة كافية بالنسبة للكثيرين، ولكن لمزيد من الأمان، من الممكن المصادقة عليها في المحاكم بموجب إجراء دعوى صحة ونفاذ [مطالبة صحة التوقيع] وهي الدعوى الأكثر صرامة وطولًا. وبدلاً من ذلك، يجوز لبائع العقار إصدار توكيل للمشتري، يمنحه كافة حقوق الملكية على العقار، بما في ذلك نقل الملكية إلى الغير، ومن ثم يمكن اعتماد هذا التوكيل، تماماً كما في حالة بيع سيارة، في مكتب شهر العقاري (منذ عام 2019، يُقال إن هذا التأييد أُعلن أنه غير مقبول، لكنه لا يزال يُستخدم في بعض الأحيان). يساعد المحامي مرة أخرى، في تمثيل المشتري أو البائع أو كليهما. ولا تُستخدم أنظمة نقل الملكية شبه الرسمية هذه فقط من المشترين والبائعين الأفراد الذين يهيمنون على أسواق الأراضي والعقارات في كل من المناطق الريفية والحضرية في مصر، ولكن أيضًا من خلال الشركات الخاصة التي تبيع وحدات سكنية جديدة أو قطع أراضي في تقسيمات فرعية. فهي ليست مثالية ويكون الاحتيال احتمال بعيد (مثل بيع نفس العقار أكثر من مرة). (ديفيد سيمز، دعم توثيق الأراضي الزراعية القائمة على المشاركة من أجل التنمية المستدامة والأمن الغذائي في مصر والتقرير النهائي للتوزيع العام [القاهرة: 6 مارس 2022]، 2–3)

التسجيل الأول للملكية: المباني والأراضي الحضرية

مشكلة رقم 1: أقل من 5% من الممتلكات في مصر مسجلة.

لطالما كان التسجيل الرسمي لدى الشهر العقاري معقدًا للغاية كما هو موضح أعلاه، وأصدر تعديل لقانون الملكية في وقت سابق من عام 2022 من أجل تسهيل الأمر، ولكن حتى الآن، لم يُطبق القانون الجديد على أي قضية.

قبل تعديل 2022 أعلاه، كانت متطلبات التسجيل هي:

1. خريطة من الهيئة المصرية العامة للمساحة
2. مستند من مصلحة الضرائب يفيد باستيفاء الالتزامات الضريبية (2.5% من قيمة الملكية المستحقة كضريبة لنقلها في حال عدم وجود إعفاءات)
3. قائمة بأسماء كافة المالكين السابقين.
4. سند حيازة العقار (عقد بيع أو إعلام وراثة لإثبات الأحقية).
5. مستند يوضح شرعية البناء.
6. مستند يوضح مشروعية الأرض الواقعة تحت البناء.

بموجب تعديل قانون 2022، ليس من الضروري تقديم القائمة التي توضح بالتفصيل تسلسل المالكين السابقين ويمكن حتى تسجيل الملكية إذا كان بالإمكان إثبات استخدام العقار (أي أن الاستخدام من حيث حيازة الممتلكات بصورة مشروعة لأغراض معيشية وتسديد فواتير العقار وما إلى ذلك) في السنوات الخمس الماضية. لم يعد أيضًا إثبات تسديد كافة الضرائب المستحقة، ولكن من المحتمل أن يُطلب سداد كافة الضرائب التي يُطلب من المشتري دفعها على العقار في نهاية إجراء التسجيل.

كانت عملية التسجيل طويلة جدًا، حتى تعديل قانون 2022، وتتضمن العديد من الخطوات داخل الشهر العقاري، أولاً: يراجع الموظف القانوني في الشهر العقاري المستندات ويُقدم قائمة بالمستندات الناقصة التي يلزم على المشتري تقديمها، ثانياً: يراجع لكبير موظفي الشؤون القانونية الإجراءات، ثالثًا: يقبل الموظف القانوني هذه الإجراءات، ورابعًا: سيقبل رئيس الشهر العقاري هذه الإجراءات أيضًا، وفي الوقت الحالي تقلص هذا الإجراء إلى خطوة واحدة فقط مما يقلل الوقت الذي يستغرقه اتخاذ القرار في غضون 30 يومًا، خلال فترة 30 يومًا، حيث يطلب السجل العقاري من المشتري تقديم أي مستندات ناقصة، ويقدمها المشتري خلال سبعة أيام من هذا الطلب.

الإشكاليات الموجودة في الإجراء الحالي:

- لا يعرف الفرد كيفية تطبيق القانون الجديد.
- لا يزال من الصعب استخراج المستندات المطلوبة.
- ومن غير المرجح أن يكون لدى الموظفين القانونيين داخل الشهر العقاري القدرة على استكمال كافة الإجراءات اللازمة في غضون 30 يومًا.

يبدو أن التعديل المذكور أعلاه قد أدخل على القانون تحسبًا لتسجيل المباني في المدن الجديدة التي يجري تشييدها حاليا في البلد.

الإشكاليات :

لا توجد خرائط للعديد من المباني، ليست كل الخرائط متاحة للعامة، تساعد هيئة المساحة العسكرية فى هذا الامر.

العديد من مستندات الملكية القديمة مفقودة.

في الماضي، كان هناك الكثير من عمليات الفساد، وكانت العملية طويلة ومعقدة.

هناك نقص في المعرفة فيما يتعلق بالإجراءات.

الفئات المعرضة للخطر:

- هناك 95% من سكان مصر، وعلى وجه الخصوص، الطوائف التي لا تعترف الدولة بدينها والأشخاص الذين ليس لديهم مستندات شخصية رسمية.

مصدر التمييز :الدين

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الأفراد إلى المساعدة القانونية.

توصيات لحل المسائل القانونية: يحتاج الأشخاص بالفعل إلى محاولة التسجيل بموجب القانون الجديد لحماية ممتلكاتهم وتجنب العديد من المشكلات التي تسببها الطبيعة غير الرسمية في ملكية العقارات. ويلزم أن ينظر على هذا القانون أنه فرصة، وفي حال إجراء الكثير من التسجيلات، فسوف تتطور إجراءات التنفيذ.

تقنين البناء

أنشئت معظم المباني في مناطق عديدة من البلاد في الماضي بشكل غير قانوني، أي بدون تصريح بناء صادر عن الحكومة، اعتبارًا من عام 2019، أصدرت قوانين ومراسيم جديدة لتقنين وضع المباني القديمة المبنية بشكل غير قانوني، وهذا هدف في حد ذاته، وعملية التقنين هذه إجراء سهل للغاية، تتمثل الخطوة الرئيسية فيه في دفع الرسوم المطلوبة ، هذه الرسوم باهظة في المدن الجديدة قيد الإنشاء حاليًا، ولكن تفرض رسوم منتظمة وأقل في أماكن أخرى من البلاد، المشكلة الآن هي أنه قدمت ملايين الطلبات، ويبدو أنه لم يصدر حتى الآن سوى بضعة آلاف من قرارات التقنين.
واليوم، لا يجوز بالبناء بصورة غير مشروعة، أي بناء مبني بشكل غير قانوني يتعرض لخطر كبير بالهدم.

تخضع المباني الجديدة لسيطرة الحكومة المركزية، التي تريد أولاً إضفاء الشرعية على جميع المباني الجديدة المبنية بشكل غير قانوني، يوجد حاليًا العديد من المباني الجديدة المبنية بشكل قانوني وغير قانوني في البلاد. ويجوز منح تصاريح البناء الجديدة في الغالب في المدن الجديدة.

الإشكاليات:

- لا توجد خرائط للعديد من المباني
- ليست كل الخرائط متاحة للعامة، خاصة تساعد هيئة المساحة العسكرية فى هذا الامر.
- العديد من مستندات الملكية القديمة مفقودة
- الفساد
- عملية التصديق طويلة ومعقدة
- إن تنفيذ العملية ليس موحدًا، وهناك افتقار واسع النطاق في المعرفة فيما يتعلق بالإجراءات في هذا الفرع من القانون وتكاليف إجراء عملية التصديق هذه باهظة ويوجد عدد قليل من مكاتب التسجيل ومعظمها يقع بعيدًا عن العديد من المناطق الحضرية والريفية في البلاد.

الفئات المعرضة للخطر:

- جميع الأشخاص الذين يمتلكون مبنى غير مسجل قانونيًا.
- الطوائف التي لا تعترف الدولة بديانتها والأشخاص الذين ليس لديهم مستندات شخصية رسمية.

مصدر التمييز: الدين

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الأفراد إلى المساعدة القانونية.

توصيات لحل المسائل القانونية:

- تطبيق نظام تسجيل الملكية في المدن الجديدة (مثل القاهرة الجديدة).
- إنشاء نظام رسم الخرائط.
- تطوير مشروع إنشاء نظام تحديد الموقع الجغرافي الموحد من خلال الخرائط الوطنية.

نقل الملكية

الإشكاليات:

إذا كان المبنى **مسجلًا رسميًا** في السجل العقاري، فإن نقل الممتلكات يتطلب نفس الإجراءات المطلوبة للتسجيل الأولي للمبنى، حيث يلزم تقديم كافة المستندات،ومع ذلك، فإن الفرق بين نقل الملكية والتسجيل الأولي هو أنه من الأسهل بكثير جمع جميع المستندات المطلوبة.

في حال **عدم تسجيل المبنى رسميًا**، فستكون الإجراءات كما يلي:

1. يصيغ المحامي عقد البيع/الشراء العرفي.
2. غالباً ما يتم رفع دعوى صحة توقيع، لا تُسجل المحكمة فى هذه الدعوى إلا التوقيعات، ولا تقم بتسجيل العقد نفسه، هذه الخطوة الاختيارية هي للتأكد من عدم قدرة أحد الطرفين على إنكار توقيعه على عقد البيع.
3. تغيير اسم الشخص الموجود على فاتورة الكهرباء للعقار إلى اسم المشتري (ونتيجة لذلك، تتغير أيضًا جميع فواتير الخدمات الأخرى إلى اسم المشتري)، لهذا مطلوب توكيل رسمي للمالك السابق لطلب هذا التغيير، قد يكون هذا الأمر معقدًا إذا لم تكن فاتورة الكهرباء باسمه، ولهذا السبب، يعد هذا التغيير مشكلة كبيرة في معظم الحالات.

من مصادر الالتباس الشائعة أن مكاتب الشهر العقاري هي جزء من الشهر العقاري التابع لوزارة العدل، وهي مسؤولة عن: (أ) تسجيل الممتلكات ونقلها وتسجيل الرهون العقارية، (ب) تسجيل عقود الإيجار، (ج) تسجيل الوصايا، (د) تسجيل التوكيل. وهكذا، يخلط الكثير من الأشخاص بين التوكيل ومستندات الملكية!

يلزم تسجيل المالك السابق لجعل العقد نافذًا ومناسبًا للتسجيل، نظرًا لأن أقل من 5٪ من الممتلكات مسجلة، يصبح هذا إجراءً طويلًا ومعقدًا ويتأثر بالفساد، ويفتقر الناس إلى المعرفة بالإجراءات. ويزيد هذا الإجراء من انعدام الأمن القانوني لعدم حيازة الأوراق بسبب نقل الممتلكات دون أن تكون لها ملكية مسجلة.

الفئات المعرضة للخطر:

- 95 % من سكان مصر.
- الأشخاص الذين ليس لديهم مستندات شخصية رسمية (الطوائف التي لا تعترف الدولة بديانتها والمهاجرون غير المسجلين)

مصدر التمييز: الدين

المساعدة القانونية المطلوبة: يحتاج الناس إلى مساعدة قانونية

الحلول العملية: أ) تغيير اسم الشخص الموجود على فاتورة الكهرباء للعقار إلى اسم المشتري، حيث أن وجود هذه الفاتورة باسم المشتري مؤشر قوي على إثبات ملكية العقار، ب) تصديق المحكمة على عقد البيع(صحة ونفاذ عقد البيع).

توصيات لحل المسائل القانونية: إذا كان النقل يتعلق بممتلكات مسجلة: تيسير! كافة المستندات موجودة بالفعل لدى الشهر العقاري: في هذه الحالة لا نحتاج إلا لعقد البيع وأوراق الضرائب العقارية ستكون كافية فيما يتعلق بالمستندات الإضافية المطلوبة.

ويوجد الآن نظام تسجيل جديد يتعلق بالمدن الجديدة التي يجري إنشاؤها حاليا في البلد، ويلزم اتباع ذلك على الصعيد الوطني.

الأراضي الزراعية

التشريع المنطبق على الأراضي الزراعية هو نفس التشريع المنطبق على الأراضي/المساكن الحضرية، بيد أن تنفيذ الإجراءات مختلف.

التسجيل الأول

في أوائل القرن العشرين، سجلت الكثير من الأراضي الزراعية في البلاد، ولكن لم يجرى تحديث هذه السجلات لاحقًا، وغالبًا ما يجرى تجاهلها الآن، أنشئت المدن الجديدة على الأراضي الصحراوية هي أراضي مملوكة للدولة التي لا تزال بحاجة إلى التسجيل ، عادة ما يحتاج مطورو المشروع إلى القيام بذلك بمجرد دفع الدفعة الأخيرة من قيمة الأرض، وينطبق قانون الملكية الجديد على هذه التسجيلات الأولى (انظر أعلاه، التسجيل الأول للممتلكات: المباني والأراضي الحضرية).

التسجيل غير الرسمي
لم يجرى تحديث معظم التسجيلات، ويميل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الحصول فقط على عقد بيع ومستند تسجيل من البنك الزراعي.

يُسجل البنك الزراعي كافة تسجيلات الأراضي مع المستندات الداعمة المقدمة من الهيئة المصرية العامة للمساحة، ويُنفذ هذا الإجراء من خلال عضوية المزارعين في الجمعية التعاونية (الحكومية): حيث أن العضوية في الجمعية التعاونية شرط أساسي للحصول على الأسمدة المدعومة، فإن معظم المزارعين هم أعضاء، وبالتالي تُسجل أراضيهم لدى البنك الزراعي.

نقل ملكية الأراضي الزراعية

تُنقل الأراضي الزراعية على أساس عقد البيع أو الإرث، والإجراءات هي نفس الإجراءات المتعلقة بنقل ممتلكات المباني.

تسجل عادة الأراضي الزراعية باسم الزوج، وفي حالة الميراث، تنتقل الأرض عادة حصرا إلى الأبناء، وغالبا ما يكون الابن الأكبر. وتستند هذه الممارسات إلى العرف وليس إلى القانون.

عقود الإيجار

عقود الإيجار من عهد عبد الناصر

ألغيت كافة القوانين الاستثنائية للايجارات في عام 1996، ذات التوجه الاشتراكي التي صدرت في عهد عبد الناصر (1954–1970) ، حيث ما زالت تدفع الإيجارات المنخفضة للغاية، أقل من 0.5 يورو شهريًا في كثير من الحالات، في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق القديمة الأكثر ثراءً في القاهرة مثل الزمالك وهليوبوليس والمعادي ووسط البلد، إن الإيجارات القديمة محمية إلى حد كبير، ويجوز نقلها إلى جيل واحد من أفراد الأسرة، ولا يجوز لمالك العقار إنهاء عقود الإيجار فيما يتعلق بأفراد الأسرة من الجيل الأول، أما بالنسبة لأي شخص آخر ليس له حق الامتداد قانوني في عقود الإيجار هذه، فيلزم رفع قضايا أمام المحكمة ضد هؤلاء الأشخاص من أجل إنهاء العقد، وقد أجريا رفع العديد من الدعاوى القضائية فيما يتعلق بمثل هذه الحالات.

1996: القانون المدني المطبق على العلاقة الإيجارية

لا يجوز إبرام عقود الإيجار اعتبارا من عام ١٩٩٦، إلا لمدة محددة وتنشأ مشكلة كبيرة فيما يتعلق بهذه العقود عندما لا يغادر المستأجرون الشقة/المنزل عند انتهاء العقود، تستغرق القضايا المرفوعة أمام المحاكم لإخراج المستأجرين، مدة من عامًا إلى عامين للفوز بها، غير أنه في عام 2006 أصدرت لائحة جديدة بشأن عقود الإيجار، يجوز للمالك تسجيل عقد الإيجار داخل الشهر العقاري والحصول على الصيغة التنفيذية (يستغرق ذلك ما يصل إلى ثلاثة أيام ويتطلب من المالك والمستأجر التوقيع على مستند التسجيل في الشهر العقاري)، وبهذا التسجيل، يكون طلب إنفاذ عقد الإيجار وإنهاءه وفقًا لذلك الإجراء سهل وقصير نسبيًا، غالبًا ما لا يعرف مالكو العقارات عن هذا الإجراء، ولا يسجلون عقد الإيجار.

على الرغم من عدم وجود قانون يتطلب تسجيل عقود الإيجار لدى الشرطة، يبلغ مالك العقار مركز الشرطة المحلي بالاتفاقية المبرمة، وتقديم نسخة من البطاقة الشخصية / جواز السفر للمستأجر (المستأجرين). وذلك لأسباب أمنية، حتى تتمكن الشرطة من معرفة من يعيش في الحي، أصحاب العقارات الذين لا يفعلون ذلك يخاطرون بالتعرض لمشاكل مع الشرطة.

الفئات المعرضة للخطر:

- المهاجرين.
- النساء.
- الشباب.

مصدر التمييز: الجنسية/الجنس.

المساعدة القانونية المطلوبة: غالبًا ما يحتاج الأشخاص إلى المساعدة القانونية في الحالات التي لم يسجل فيها مالك العقار العقد لدى الشهر العقاري في بداية عقد الإيجار، وتنشأ مشكلات لاحقًا مع المستأجر.

العمالة

يعمل الموظفون المدنيون بموجب القانون الإداري، على أساس قرارات إدارية انفرادية وليس على أساس عقود؛ لإنفاذ هذه القرارات تندرج ضمن اختصاص المحكمة الإدارية وفي نهاية المطاف مجلس الدولة. كان هناك 3.210.000 موظف مدني في مصر في عام 2022، وكان هناك 5.2 مليون في عام 2018، إن القانون الذي يحكم هذه العلاقة واضح ويمكن الوصول إلى المحامي بسهولة. وتركز Microjustice في هذا التقرير على عقود العمل في القطاع الخاص ووجودها من عدمه.
أجريا تعديل قانون العمل لعام 2002 بناءً على مشورة منظمة العمل الدولية.

الإشكاليات:
يشترط رسمياً أن تكون عقود العمل مكتوبة، باللغة العربية وثلاث نسخ، مع احتفاظ كل من صاحب العمل والموظف ومكتب العمل بنسخة من عقد العمل. يُسمح بالعقود محددة المدة لمدة تصل إلى خمس سنوات. ويعتبر الموظفون الذين يواصلون العمل بعد خمس سنوات يعملون بصفة دائمة.

في الواقع، هناك أكثر من 50٪ من القوى العاملة في البلاد ليس لديهم عقد مكتوب والاتفاق الوحيد الذي لديهم هو اتفاق شفهي. معظم الذين لديهم عقد مكتوب ليس لديهم نسخة من عقدهم ويميل أصحاب العمل إلى الاحتفاظ بنسخة واحدة لأنفسهم. كما أنه من الإجراءات الشائعة إلى حد ما عند توقيع عقد عمل أن يوقع الموظف الجديد خطاب استقالته ويحمي القانون بالفعل جميع الموظفين سواء كان لديهم عقد مكتوب أم لا وهذا الجانب من القانون ليس على علم به غالبية أرباب العمل أو الموظفين. وفقا للقانون:

- يجوز للمحكمة فقط إنهاء العقد؛ لا يجوز لصاحب العمل إنهاء العقد دون تدخل المحكمة إلا إذا لم يأت الموظف إلى العمل لأكثر من أسبوعين.
- لإنهاء عقد العمل، يُسدد صاحب العمل تعويضات تصل إلى راتب سنة واحدة، بالإضافة إلى دفع راتب شهر واحد عن كل سنة عمل كاملة.
- يعتبر عدم توفير التأمين الاجتماعي جريمة بموجب القانون المصري.
- يلزم دفع راتب إضافي مقابل العمل الإضافي.
- يجوز أن تستمر فترة الاختبار لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر فقط.
- إذا كان العقد لمدة محددة ولم يرسل صاحب العمل إخطارًا بإنهاء العقد قبل شهر من نهاية العقد، يصبح الموظف يعمل بشكل دائم، ويجوز للموظف أن يطلب تعويضًا عن فترة الإخطار التي لم تحترم.

تنطبق هذه الأحكام أيضًا على اتفاقات العمل الشفوية، يقع عبء إثبات أن شخصًا ما لم يكن يعمل لدى صاحب العمل على عاتق صاحب العمل. وبالتالي، في حالة إجبار صاحب العمل الموظف على توقيع الاستقالة الخاص به، فيجوز للموظف عمل محضر أو تقديم إفادة خطية (سجل إثبات) لما حدث في مركز الشرطة أو هيئة التأمين الاجتماعي بأن صاحب العمل لم يوفر لهم التأمين الاجتماعي.

ثمة مشكلة حقيقية تتعلق بالمنازعات العمالية تتمثل في المواعيد النهائية القصيرة المنصوص عليها في القانون لرفع الدعوى، ووفقاً للمادة 70 من قانون العمل رقم 12 لعام 2003، يلزم تقديم طلب للتسوية في مكتب العمل بشأن أي نزاع بين الموظف وصاحب العمل في غضون 10 أيام بعد حدوثه. وفي حال عدم الوصول لأي تسوية، ويلزم تقديم طلب تسوية إلى المحكمة العمالية في غضون 45 يوماً. وبالتالي، إذا لم يتخذ المرء إجراء قانونيًا بشأن نزاع في العمل في غضون هذه المواعيد النهائية، فإن المرء يفقد حقه في المطالبة. من الناحية العملية، هناك طرق للتغلب على هذا، لكن العديد من المحامين لا يعرفون عنها، إحداها هي أن المحاكم العمالية تطبق في

قضايا العمل المواعيد النهائية وفقا للحكم الوارد في القانون المدني، وهو سنة واحدة للمطالبات الناشئة عن عقد العمل. وفي كثير من القضايا أيضًا، ويجوز رفع دعوى أمام المحكمة مباشرة، دون القيام مسبقا بإجراء التسوية في مكتب العمل، من الناحية العملية، يحدث هذا غالبًا عندما يتعلق الأمر بنزاعات تسوية الإجازات.

في حالة اجبار صاحب العمل الموظف على توقيع الاستقالة الخاص به، فيجوز للموظف عمل محضر أو تقديم إفادة خطية (محضر إثبات حالة) لما حدث في قسم الشرطة.

ينص التعديل 2008 لقانون العمل على إجراء سريع مدته شهرين للانتهاء بسرعة من الإجراءات المتعلقة بقضايا قانون العمل – في فترة لا تزيد عن شهرين، لكن في الواقع، هذا لا يحدث، وقد تستغرق قضايا العمل، بما في ذلك طلبات إنهاء العقود وطلبات التعويض، سنوات حتى تبرم.
وفي هذه الحالة، من الأفضل رفع قضية في المحكمة ثم التفاوض.

الفئات المعرضة للخطر:

- جميع أصحاب العمل والموظفين الذين لا يعرفون التزاماتهم وحقوقهم.
- المهاجرين.

مصادر التمييز: الجنسية/الجنس (يحصل المهاجرون والنساء على أجور أقل وتأمين أقل)

توصيات لحل المسائل القانونية:

- تحديد مواعيد رفع قضايا النزاع العمالي وأنجازها

المساعدة القانونية المطلوبة: يوصى بشدة بالمساعدة القانونية

ب. الطرق الفعالة لإنفاذ الحقوق القانونية للفرد

المحاكم

توجد محكمة في كل منطقة في البلاد، ولكن تقع جميع مباني المحاكم بعيدًا عن المناطق الريفية ويقع معظمها في مجمع واحد، ويتألف النظام القضائي في مصر من المحاكم الإدارية وغير الإدارية والمحكمة الدستورية العليا والمحاكم الجزائية والمحاكم المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية والأسرة والمحاكم العمالية والمحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم المتخصصة، لم تطبق جميع المحاكم الرقمنة، ولكن أجريا رقمنة بعض الخدمات، يخضع النظام في المحاكم الاقتصادية فقط إلى الرقمنة بالكامل.

مدة الدعوى القضائية:

يتوقف متوسط مدة إجراءات المحاكم على نوع القضية وحالته، إلى جانب العملية الطويلة والمعقدة التي ينطوي عليها الأمر بسبب نقص الموارد البشرية، يمكن أن تستمر العديد من القضايا لأكثر من 10 سنوات، يلزم الأخذ في الاعتبار أن الفساد والرشاوى جزء من النظام.

عادة ما تحكم المحكمة على القضايا البسيطة جدًا التي لا تنطوي على الكثير من الاوراق، والتي تُقدم فيه كافة الأوراق اللازمة، في غضون عدة أشهر، وتستغرق الإجراءات العادية عادة ما بين سنتين وأربع سنوات، كلما كانت القضية أكثر تعقيدًا، كلما طالت المدة، خاصة إذا شارك الخبراء (الأطباء والمحاسبون والخبراء الزراعيون وما إلى ذلك).

إجراءات المحكمة السريعة:

- في قانون الأسرة
- في قانون العمل: الإجراءات تكون سريعة وفقًا للقانون، ولكن ليس على أرض الواقع
- في القانون المدني: يجوز بموجب القانون طلب تحريك الإجراءات بسرعة لاتخاذ تدابير مؤقتة إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ إجراء سريع، وعادة ما ترفض المحكمة ذلك من الناحية العملية.
- فيما يتعلق بقضايا عقود الإيجار التي انتهت فيها فترة الإيجار: في هذه الحالات، يجوز طلب إجراءات سريعة بموجب القانون، لكن المحكمة ترفض ذلك عادة، الحل لذلك هو تسجيل عقد الإيجار في الشهر العقاري والحصول على صيغة تنفيذية، إذا انتهى العقد، فلا يجوز إلا للمالك طلب اتخاذ قرار من الشهر العقاري، والذي سيُقدمه في غضون أيام قليلة.
- الحجز على الممتلكات لتنفيذ قرار المحكمة.

التمثيل أمام المحكمة

- في معظم قضايا المحاكم، يلزم توكيل محامي للتمثيل أمام المحكمة.
- **لا يشترط وجود محامٍ** في:
  - معظم إجراءات الأسرة والميراث في محكمة الأسرة.
  - الإجراءات المتعلقة بالعمل في المحكمة العمالية.

رسوم المحاكم

رسوم المحاكم في محاكم الأسرة والمحاكم العمالية منخفضة للغاية، لجعل خدمات المحاكم فيما يتعلق بهذه القوانين متاحة للجميع.

تكون رسوم المحكمة لكافة المحاكم الأخرى باهظة، وهي مسألة مخاطرة كبيرة في حالة خسارة القضية. وهناك عدد كبير من الرسوم التي يلزم دفعها في محاكم أخرى غير المحاكم العملية والأسرة، وكثير منها يعتمد على عوامل مختلفة:

- قيمة القضية.
- حجم ملف القضية.
- ما إذا قدمت المستندات الصحيحة.
- كم عدد الأطراف المختصمة.
- كم عدد الجلسات التي عُقدت.

وبالتالي، هناك أنواع عديدة من تكاليف ورسوم المحكمة:

1. رسوم المحكمة لكل فئة، تعتمد على قيمة القضية.
2. تكلفة كل مستند تستخدم في الحكم والتقارير الإضافية: 11 جنيه مصري (40 سنت يورو) للصفحة الواحدة
3. الضريبة على الدخل
4. ضريبة القيمة المضافة
5. طوابع الدمغة: 5 جنيهات
6. دمغة المحاماة : 5 – 100 جنيه مصري حسب قيمة القضية.

تُسدد كافة هذه التكاليف والرسوم مقدمًا.

هناك رسوم مهمة واحدة يتوجب دفعه في نهاية القضية في محكمة أعلى درجة: الرسوم التي يدفعها الطرف الذي يخسر القضية: 43 جنيهًا لكل 1000 جنية من قيمة القضية. وبالتالي، يلزم على الطرف الخاسر في نهاية القضية، دفع 4.3٪ من قيمة القضية تقريباً.

نادرًا ما تقبل المحكمة طلبات الإعفاء من رسوم المحاكم إذا كان المتقاضي فقيرًا.

يحتاج المحامون إلى أن يكونوا استراتيجيين في كيفية تقديم القضية لتجنب أن تستغرق وقتًا طويلاً للحكم فبها وتكبد رسوم المحكمة العليا، من المستحسن دائمًا تقديم قضية كحالة بسيطة جدًا وبإجراءات سريعة، عندها قد لا يتكبد سوى الحد الأدنى من 1.000 جنيهًا مصريًا في رسوم المحكمة فى حالة خسارة القضية، ويجرى الانتهاء منه في غضون بضعة أشهر.

لا ينطبق هذا الرسم في محاكم الأسرة والمحاكم العمالية.

إمكانيات الحلول البديلة للمنازعات(ADR)

فحل البديل للمنازعات موجود ولكنه غير مستخدم عمومًا، ولا يستخدم في الواقع إلا في جوانب محدودة جدا من القانون التجاري.

وفي محاكم الأسرة، أنشئت مكاتب لتسوية المنازعات بالتعاون مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004، يلزم أن تمر كافة المطالبات تقريبًا في محكمة الأسرة عبر هذا المكتب قبل تقديمها إلى المحكمة.

العرف: قواعد العدالة العرفية

نادرًا ما تستخدم قواعد العدالة العرفية الرسمية التي تطبق القانون العرفي ولا تستخدم إلا في مناطق محددة من البلاد بين القبائل البدوية في سيناء ومحافظة مطروح وقرى في الصعيد.

يطبق شيوخ القرى وزعماء القبائل والسياسيون هذه الإجراءات إما بشكل فردي أو من خلال اللجان أو المجالس، تنطبق هذه القواعد على العديد من مجالات القانون، ولكن معظم الحالات التي يطبق فيها العرف تتعلق بالقانون الجنائي ومحاكمات التشهير والنزاعات العقارية وما إلى ذلك ويلزم تسجيل القرارات في المحاكم أو الشهر العقاري.

تطبق المحاكم العرفية العرف في المناطق الريفية، وخاصة في صعيد مصر والتي تتألف من لجان من المتطوعين: شيوخ القبائل/القرى و/أو الشيوخ. لا تطبق هذه المحاكم بالضرورة القانون المصري، بل "العرف"، والذي غالبًا ما لا يتفق مع القانون المصري. ولا تعترف الدولة بقواعد العدالة العرفية.

4. القدرة على تحمل تكاليف وجودة المساعدة القانونية وإمكانية الحصول عليها

المساعدة القانونية التجارية

تنظيم مهنة المحاماة: ينظم قانون المحاماة رقم 17 لسنة 1983 مهنة المحاماة، تقدر رسوم العضوية: 3500 جنيه مصري مبدئياً، ثم 200 جنيه مصري سنوياً، آخر البيانات المتوفرة عن عدد المحامين المسجلين تعود إلى عام 2022 وتضم هذه البيانات حوالي 700,000 محامٍ مسجل ولكن 150,000 منهم فقط يمارسون مهنة المحاماة فعليًا.

يواجه المحامون عدداً من القيود فيما يتعلق بعدم التوافق: لا يجوز للمحامي: (1) أن يكون رئيساً لمجلس الشعب أو مجلس الشورى، (2) شغل منصب في وزارة حكومية، (3) شغل وظيفة في القطاع العام، على سبيل المثال في الحكومة والهيئات العامة والإدارة المحلية، وما إلى ذلك، (4) المشتغلون بالتجارة (5) يشغل منصب: رئيس مجلس إدارة أو مدير عام أو عضو فرع في مجلس إدارة الشركات المساهمة أو مدير في: الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأشخاص أو الشركات محدودة (6) يشغل منصب ديني أو (7) تسجيل أنفسهم لدى أي نقابة أخرى. هناك عدم مساواة بين الرجل والمرأة في المهنة ومجلس نقابة المحامين. لم تكن المرأة أبدًا رئيسة المجلس التنفيذي لنقابة المحامين.

التعريفات الرسمية: لا توجد تعريفة رسمية للمحامين ولا يوجد إلا الإرشادات حول الأسعار، في الواقع، تعتمد الأسعار على سن المحامي وسمعته والمجال القانوني الذي يعمل فيه، غالبًا ما يفتقر المحامون إلى التدريب، لكنهم يتلقون رواتب عالية، ولا توصي نقابة المحامين بأسعار القضايا، ولكنها تتغير باستمرار، نظرًا لمتوسط الدخل في البلاد، فإن توافر خدمات المحامين متفاوت للغاية ولا يمكن تحمله بشكل عام، ومع ذلك، تُقدم المشورة القانونية في الغالب مجانًا، ويمكن تخفيض رسوم المشورة القانونية إذا كان العميل من أقارب أو عائلة المحامي.

التحقق من الجودة في مهنة المحاماة: على الرغم من ضرورة تسجيل المحامين في نقابة المحامين، لا يوجد في الواقع نظام فعال لمراقبة الجودة، ولا تجرى أي عمليات رقابية ما لم تُقدم شكوى ضد محام لانتهاكه أحكام القانون، وفي حالة تقديم شكوى، لا يوجد أيضاً ما يضمن إخضاع المحامي لإجراءات تأديبية، ولا يملك المحامون تأمينا قانونيًا، ويعاني المحامون مع موكليهم من أوجه القصور في نظام المحاكم، لذلك هناك حاجة ملحة لنظام مراقبة الجودة داخل المهنة القانونية.

الوصول إلى العملاء: يجوز للمحامين الوصول إلى العملاء من خلال الإعلانات والوسطاء والدوائر الاجتماعية وغيرها من الطرق المعتادة للوصول إلى الأشخاص في محيطهم، يتمتع السوق بالمنافسة الحرة. ويعمل معظم المحامين في المؤسسات والمحاكم الوطنية، عادة ما يبني المحامون الشباب قاعدة موكليهم من خلال المكاتب التي يعملون بها خلال فترة تدريبهم القانوني، والتي تستمر لمدة عام واحد ولكنها ليست إلزامية.

مقدمو الخدمات القانونية الآخرون

- لا يجوز إلا للمحامين المسجلين التمثيل أمام المحكمة.
- يتعامل الموظفون في مكاتب المحاماة غير المحامين المسجلين جزئيًا مع نظام العدالة.

- يعمل الميسرون، وهم ليسوا محامين محترفين، في مؤسسات أخرى تديرها الدولة، حيث يقدمون الخدمات ويساعدون في الإجراءات الإدارية مقابل رسوم.
- في العديد من الخدمات القانونية، توجه تطبيقات الإنترنت الأشخاص فيما يتعلق بإجراءات محددة وتزودهم بخرائط المحاكم وأسماء المحامين، يطوروا الأفراد والوزارات الحكومية هذه التطبيقات.

المساعدة القانونية المجانية

المساعدة القانونية الحكومية

تنظيم نظام المساعدة القانونية المجانية: لا يوجد نظام معمول به بموجب القانون، ولكن بعض المحاكم المتخصصة تساعد الأشخاص على تحديد سبل المساعدة القانونية داخل نظام المحاكم نفسه. استراتيجية التنمية المستدامة (SDS): تهدف رؤية مصر 2030 التي أطلقتها الحكومة المصرية في عام 2016 إلى ضمان الوصول الحر والمتساوي إلى العدالة والنظام القضائي للجميع.

أنواع القضايا التي تغطيها المساعدة القانونية المجانية:

- في القضايا الجنائية، تلتزم النيابة/المحكمة بتعيين ممثل قانوني لكل من لا يملك تمثيلاً قانونياً خاصاً به.
- في محكمة الأسرة، أنشئ مكانين لتقديم المساعدة القانونية المجانية للمرأة، وهما أ) خدمات المشورة النفسية وب) توفير المعلومات/المشورة أثناء العملية. ومع ذلك، في الواقع، تقتصر هذه المساعدة القانونية المجانية على توفير النماذج لبدء الإجراءات القانونية. إن مكاتب المساعدة القانونية (LAOs) التي تقدم هذه الخدمات مزدحمة للغاية، والمشورة المقدمة ليست بالضرورة مصممة خصيصًا لحالة فردية محددة. أنشئت هذه المكاتب في عام 2004 كجهد تعاوني بين وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويموله المانحين الدوليين.
- أصدر وزير العدل قرارًا بإنشاء مكاتب المساعدة القانونية في المحاكم العمالية، لكن لم تنشئ بعد.

عمل النظام ومراقبته:

وزارة العدل مسؤولة عن الإشراف على المساعدة القانونية الحكومية، ولكنها لا تنشر أي تقارير تقييم في هذا الصدد.

ميزانية الدولة السنوية للمساعدة القانونية المجانية: لا يوجد تقسيم صريح لأبواب الميزانية في الميزانية السنوية. ويستند التمويل إلى مشاريع الوكالات الدولية ذات النفوذ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تتعاون مع الحكومة المصرية لتقديم المساعدة القانونية المجانية. وتنشر تفاصيل التعاون وتنفيذ المشاريع في الجريدة الرسمية.

المساعدة القانونية غير الحكومية

يتألف قطاع المجتمع المدني، بوصفه أحد أهم مقدمي المساعدة القانونية في البلد، من منظمات لا تستهدف الربح، ومنظمات لحقوق الإنسان وحقوق المرأة. وتستند استدامة هذا القطاع إلى تمويل المشاريع، الذي يستهدف مستفيدًا محددًا أو فئة معينة معرضة للخطر. ويلزم على المنظمات غير الحكومية أن تسجل نفسها لدى وزارة التضامن الاجتماعي لكي تعمل. أغلقت الحكومة العديد من المنظمات غير الحكومية في مصر مؤخرًا، وبالتالي فإن استدامة المساعدة القانونية من هذه المصادر محدودة.

تقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة القانونية أساساً: في القضايا الجنائية والأسرية وقضايا العمل لأولئك المحرومين من الحقوق الأساسية وفي حالات انتهاك الحقوق والحريات وللعمال والنساء اللاتي يعانين من العنف وضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والسجناء السياسيين والجنائيين بوجه عام وللاجئين وفي الحالات البيئية. وهم يقدمون المشورة القانونية ويمثلون أمام المحاكم ويقومون بإجراءات التحكيم.

وبمقارنة نتائج فئات المؤشرات الثلاثة (الأشخاص وتنظيم الدولة والمساعدة القانونية)، فإن استنتاجات المؤشرات هي كما يلي:

1) الأشخاص المعرضون لخطر عدم الوصول إلى حماية الحقوق القانونية

- شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض (الطبقات المتوسطة الدنيا والفئات المنخفضة الدخل)، وخاصة في القطاع غير الرسمي؛ حوالي 80% من المصريين من ذوي الدخل المنخفض.
- النساء
- الأقليات الدينية
- المهاجرين وطالبي اللجوء
- سكان الريف

ومن بين هذه الفئات، المجموعات التالية معرضة للخطر بشكل خاص:

أ) **النساء**

تواجه المرأة التمييز في جميع المسائل المتعلقة بالأسرة والميراث. ويلزم هذا التمييز القائم على نوع الجنس المرأة بتسوية حقوقها من خلال إجراءات قضائية مطولة لا تستطيع خلالها التمتع بحماية الحقوق القانونية. الحقيقة هي أن موقف المرأة

ضعيف في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والنفقة. وعندما يطلق الزوج زوجته شفهيًا أو الطلاق، ويلزم على الزوجة عندئذ الشروع في إجراءات قانونية للحصول على حقوقها القانونية في الطلاق. الطلاق على الورق ضروري من أجل:

- تغيير المرأة لوثائقها الشخصية، وكذلك الزواج مرة أخرى؛ و
- تضمن الأم حضانة أطفالها وتطالب بالنفقة
- تطالب بكافة أنواع تعويضات الأضرار والنفقات

ب) الأقليات الدينية

- يواجه المسيحيون (بين 10% و15% من السكان حسب إحصائيات غير رسمية): قضايا حقوق قانونية تتعلق بـ:

- تسجيل الديانة في كافة المستندات المدنية مثل شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية ورخصة القيادة وشهادة الزواج ومستندات الميراث والتقدم إلى الجامعة.
- الزواج: ومن بين أمور أخرى، لا يجوز للرجل المسيحي أن يتزوج امرأة مسلمة، ولا يجوز للمرأة المسيحية المتزوجة من مسلم أن تحصل على حضانة أطفالها سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق.
- الميراث: لا يجوز للزوجة المسيحية أن ترث زوجها المسلم.
- الطلاق والميراث: في حالة الزوجين المسيحيين اللذين لديهما أطفال، في حال اعتنق الزوج الإسلام، يطبق قانون الأحوال الشخصية الإسلامي على الزواج، مما يمكن الزوج من تطليق زوجته بسرعة عن طريق الطلاق الشفهي أو الطلاق. وبعد اعتناق الزوج الإسلام، فإن الزوجة بموجب القانون أيضًا: 1. تفقد حضانة أطفالها في حالة الطلاق (تفقد الحضانة حتى لو لم يطلق الزوجان، حيث لا يجوز للمرأة المسيحية المتزوجة من مسلم أن تحصل على الحضانة) أطفالها سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق) و2. تفقد الحق في ميراث الزوج، حيث أنه بموجب القانون لا يجوز للزوجة المسيحية أن ترث من زوج مسلم. بموجب القانون، يبقى أبناء الرجل المسيحي الذي يعتنق الإسلام مسيحيين. كما أن الأبناء المسيحيين لأب اعتنق الإسلام ليس لهم أي حق قانوني في ميراث والدهم.
- في مجالات القانون غير القانون الخاص (المدني) والإداري: تواجه الأقليات الدينية قضايا حقوق قانونية تتعلق بما يلي: 1. المناصب التي يمكنها شغلها في الجيش المصري والنظام القضائي، 2. اعتناق ديانة أخرى: من المستحيل أن يتحول المسلم إلى المسيحية.

- البهائيون – هذا ينطبق فقط على ما بين 4000 إلى 6000 شخص.

تُسجل ديانة الشخص على بطاقته الشخصية، ولا تعترف الحكومة المصرية إلا بما تشير إليه بالديانات "السماوية" الثلاثة أو "المعترف بها" – الإسلام والمسيحية واليهودية. البهائيون هم طائفة دينية "غير معترف بها"، أي طائفة دينية لا تعترف بها الحكومة المصرية، ولديهم علامة (–) في بطاقات هويتهم بدلاً من اسم دينهم. بموجب القانون، لا يجوز لأي شخص وضعت علامة على بطاقته الشخصية بهذه الطريقة تجديد بطاقته الشخصية، كما لا يجوز له إصدار أي مستند إداري قانوني آخر، إلا إذا اعتنق الإسلام.

ج) المهاجرون واللاجئون

يواجه المهاجرون واللاجئون العديد من الصعوبات في التسجيل بصفة قانونية وفي حال عدم تسجيلهم بصفة قانونية (بتصريح إقامة أو كلاجئين) فلا وجود لهم في نظر القانون (سواء كان خاصًا أو إداريًا أو قانون العمل).

2) فعالية التنظيم الحكومي وإجراءات حماية الحقوق القانونية

تفتقر جميع الفئات المعرضة لخطر عدم الحماية القانونية إلى الموارد اللازمة للحصول على حماية الحقوق القانونية بسبب العوامل التالية:

- الطابع غير الرسمي لحياتهم، والذي يتضمن الافتقار إلى المستندات القانونية الشخصية اللازمة.
- النشاط الاقتصادي غير الرسمي.
- ارتفاع تكاليف الإجراءات القانونية.
- طول الإجراءات المتبعة.
- نقص المستندات المتعلقة بإجراءات قانونية محددة.
- ممارسة العنصرية في إجراءات قانونية محددة.
- عدم الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية.
- عدم وجود توحيد في تطبيق الإجراءات القانونية، خاصة في قانون الأسرة والميراث.
- الفساد وممارسة الرشاوى.
- عدم وجود الرقمنة الكافية.

هناك حاجة إلى المساعدة القانونية للأشخاص بشكل خاص فيما يتعلق بما يلي:

أ. المستندات المدنية

تعد أكبر مشكلة تتعلق بالمستندات المدنية هي تسجيل الأطفال، وبتمكين المرأة من تسجيل أطفالها وفقًا للقانون (المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية رقم 143 لعام 1993)، ولكن ليس من الناحية العملية. والنتيجة هي أن أطفال الأشخاص غير المتزوجين رسميًا غالبًا ما لا يكونون مسجلين على الورق. ويلزم إبلاغ العامة بحقوقهم القانونية وتلقي المساعدة القانونية فيما يتعلق بما يلي:

- الزواج العرفي أو الزواج العادي أو غير الرسمي: زواج غير رسمي بشاهدين (مساعدة وقائية).
- طرق إثبات العلاقة الزوجية والزواج غير الرسمي (المساعدة التصحيحية).

كذلك، ووفقًا للقانون (المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية رقم 143 لعام 1993)، الذي تتولى فيه الأم أيضًا مسؤولية تسجيل المولود الجديد، نوصي باتخاذ خطوات للسماح للمرأة بتسجيل أطفالها حديثي الولادة عمليًا.

غالبًا ما تحدث أخطاء في البيانات في المستندات المدنية – على سبيل المثال، الأخطاء الإملائية والتناقضات بين مختلف المستندات القانونية الرسمية. وإجراءات التصحيح معقدة، وهناك حاجة إلى مساعدة قانونية فيها.

ب. قانون الأسرة

يعتبر الضمان القانوني أساسي في الزواج، لأن عقد الزواج يتضمن العديد من النتائج القانونية التي تتعلق بالوضع القانوني الأساسي للمرأة والرجل وحقوقهما. ولحماية الحقوق القانونية لكل من الرجل والمرأة اللذين يدخلان في الزواج و/أو الطلاق، من الضروري أن يكون هناك معرفة كاملة بالآثار القانونية المترتبة على كلا الطرفين في الزواج وبوضعهما. ويلزم أن يكون الأشخاص على دراية جيدة بكافة مراحل تنظيم الزواج وإنهائه وتقديم المشورة لهم، على النحو التالي:

- النتائج القانونية للزواج.

- عقد الزواج: كافة البنود الخاصة التي يمكن أن يتضمنها.
- قائمة المنقولات الزوجية والوفاء بها.
- إجراءات مدنية تؤدي إلى اتهامات جنائية في حالة عدم استيفاء الرجل لقائمة المنقولات.
- المطالبات المتعلقة بالنفقة (الدعم المالي من الزوج لزوجته أثناء وبعد الزواج).
- أهمية الطلاق على الإبراء للطرفين.
- الطلاق (الطلاق الشفهي من الرجل) والمخاطر القانونية التي ينطوي عليها الرجال الذين يستخدمون هذا النوع من الطلاق.
- المسار القانوني الذي تتبعه النساء بعد الطلاق (الطلاق الشفهي من الرجل).
- الخلع (تطليق المرأة نفسها) وهو الذي يمكن المرأة من إنهاء الزواج بسرعة.
- أنواع الطلاق المختلفة التي يمكن للمرأة أن تطلبها.
- حضانة الأطفال والولاية التعليمية.

ج. الميراث

من الأهمية بمكان أن يكون كل من المرأة ووالديها على دراية جيدة بقواعد تقسيم الميراث في الشريعة، والحلول العملية التي تقدمها الشريعة لتمكين المرأة من أن تعامل على قدم المساواة في الميراث، وتجنب الوضع الذي قد يحدث حيث يأخذ أعمامهن جزءًا من الميراث الذي يمكن في الواقع أن يكون من نصيبهم: أي تقديم الهبات أثناء حياة الأب.

- هناك حاجة إلى المساعدة القانونية لصياغة اتفاقيات الهبة، ربما مع حق الانتفاع للوالدين.
- تحتاج المرأة أيضاً إلى معرفة كيفية المطالبة بحقوقها القانونية عندما يُعطى كل ميراث والدها إلى إخوتهن أو أعمامهن أو يأخذه منهن.

د. العقارات

المساعدة القانونية ضرورية في الإجراءات المتعلقة بـ:

- تسجيل الملكية ونقلها.
- تقنين المباني المنشأة بشكل غير قانوني.
- ضمان إثبات حقوق الملكية في إجراءات نقل الملكية غير الرسمية.

هناك أقل من 5% من العقارات في مصر مسجلة قانونيًا.

يجوز في المناطق الريفية، أن يكافح تسجيل الأراضي تجزئة الأراضي ويشجع على وسائل التعاون القانونية، مما يقلل من استخدام المياه في الأراضي الزراعية ويؤدي إلى ممارسات زراعية أكثر مسؤولية بيئيا.

هـ. التوظيف

يحتاج كل من أصحاب العمل والموظفين إلى معرفة وضعهم القانوني وحقوقهم والتزاماتهم المتعلقة بعقد العمل. ويلزم تشجيع وتنفيذ توعية الطرفين بأن **عقد العمل الشفوي** ينطوي على نفس الحقوق والالتزامات التي ينطوي عليها عقد العمل المكتوب. يستخدم صغار المستثمرين، مثل أصحاب المطاعم والمحلات، عادة اتفاقيات التوظيف الشفوية، ولكن أصحاب العمل هؤلاء لا يدركون في كثير من الأحيان المخاطر التي ينطوي عليها عدم الامتثال لقانون العمل، وكثيرا ما لا يعلم عمالهم عن الادعاءات العديدة التي يمكنهم تقديمها في حالات عدم امتثال صاحب العمل لقانون العمل فيما يتعلق بحقوقهم المتعلقة بما يلي:

- التأمين الاجتماعي

- المستحقات غير الموفي بها.
- إصابات العمل.
- التعويضات.
- العواقب القانونية لعدم رسمية عقود العمل.

و. المشكلات المتعلقة بالأعمال

تتمثل أهم المشكلات هي الطرق المهمة والمتعددة التي يؤدي بها الطابع غير الرسمي للأعمال التجارية إلى زيادة الفقر بين السكان، وحقيقة أن ممارسات الأعمال غير الرسمية تخلق مخاطر كبيرة لجميع الأطراف المعنية. ويلزم توفير المعلومات والمساعدة القانونية من أجل ما يلي:

1. تسجيل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
2. الاحتياجات القانونية اليومية المتعلقة بالالتزامات الضريبية والمسؤولية تجاه الغير (العقود والتعويضات والقضايا المتعلقة بالديون، وما إلى ذلك)، والعمال.
3. التأمينات الاجتماعية.
4. الالتزامات التعاقدية.
5. الدخول في تعاون من خلال شراكات أو اتحادات على نطاق صغير من أجل ضمان الاستدامة.
6. مختلف أنواع التصاريح.

3) إمكانية الحصول على المساعدة القانونية الجيدة والقدرة على تحمل تكاليفها.

يحتاج جميع السكان إلى مساعدة قانونية في جميع القضايا المذكورة أعلاه، ولدى غالبية السكان موارد مالية محدودة للغاية ولا يمكنهم الحصول على مساعدة قانونية ميسورة التكلفة.

المساعدة القانونية التجارية:

- هناك العديد من المحامين في مصر. تكمن المشكلة في عدم توجيههم توجيهًا صحيحًا، وأن عليهم حقًا أن يجدوا طريقهم في المجال. نتيجة لغياب الشفافية والتنفيذ الموحد للإجراءات القانونية، هناك نقص في جودة التمثيل القانوني، إلى جانب الرسوم المرتفعة نسبياً، حيث يحتاج المحامون إلى قضاء الكثير من الوقت للحصول على توضيح بشأن الإجراءات المطلوبة في كل قضية بعينها.
- لا توجد تعريفة رسمية ونظام تسعير موحد لأتعاب المحامين، هذا الوضع غير المنظم يجعل هيكل الرسوم غير آمن.
- يعمل العديد من المحامين في البلاد في المؤسسات والمحاكم الوطنية الموجودة في المراكز الحضرية، بما في ذلك المدن الجديدة، وهذا يترك المناطق الريفية غير مغطاة بخدمات التمثيل القانوني، ويعني أن الخدمات القانونية في هذه المناطق تُقدم من خلال العلاقات الشخصية للمحامين.

المساعدة القانونية المجانية:

- لا يوجد نظام مساعدة قانونية مجانية تنظمه الدولة في القانون المدني والإداري.

- أنشئت مكاتب المساعدة القانونية المجانية في عام 2004 في محاكم الأسرة، بالتعاون مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من الجهات المانحة الدولية. ومع ذلك، تركز هذه على تقديم المشورة العامة وتوفير النماذج لبدء عملية قانونية، بدلاً من تقديم المشورة الخاصة بقضية محددة.
- تقدم عدد من المنظمات غير الحكومية المساعدة القانونية في البلاد، وخاصة للنساء. ومع ذلك، فإن انتشارهم واستدامة المساعدة القانونية التي يقدمونها محدودة.

الإجراءات المتابعة المطلوبة التي حددها بحث الباروميتر

1. *أنشئت المنصة الرقمية للمساعدة القانونية عند الحاجة بجودة عالية وبأسعار معقولة*

توفر منصة المساعدة القانونية الرقمية التي تعدها Microjustice أداة تكميلية للمساعدة القانونية الجيدة وبأسعار معقولة من أجل تعزيز وصول الجميع إلى المساعدة القانونية. ويركز برنامج المساعدة القانونية على توفير معلومات واضحة وكفؤة وفعالة عن الإجراءات القانونية وآليات الإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجمهور من خلال المنصة الحصول على مساعدة قانونية ميسورة التكلفة من محام، مع التركيز على ما يلي:

- الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأسرة والميراث.
- تسجيل الملكية والإجراءات القانونية المتعلقة بالممتلكات.
- المسائل القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية للمهاجرين وطالبي اللجوء والمستندات ذات الصلة.
- الطابع غير الرسمي فيما يتعلق بحقوق العمل والتزاماته.

فيديو إرشادي: https://www.youtube.com/watch?v=Yfr6nNy6zJQ

منصات المساعدة القانونية الحالية:

- **بوليفيا**: https://microjusticiabolivia.org/plataformaproteccionlegal/
- **كينيا**: https://microjusticekenya.org/web2/
- **صربيا** https://mikropravda.org/serbia/web2/

2. *المنصة الرقمية للمساعدة القانونية وتعزيز الإصلاح القضائي*

- يجري حالياً مراجعة قانون الأحوال الشخصية. ويسلط هذا التقرير الضوء على الوضع الحالي فيما يتعلق بقانون الأسرة في مصر. ومن المرجو أن يكون مفيداً لجميع الأطراف المشاركة في عملية مراجعة قانون الأحوال الشخصية، وللجمهور بشكل عام، وأن يساهم في رفع مستوى الوعي حول التعديلات التي يتعين إدخالها على قانون الأحوال الشخصية.
- يهدف البحث القانوني المستمر للباروميتر إلى المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر 2030 للحكومة المصرية من خلال المساعدة في تحديد المزيد من العقبات التي تعترض التقدم والتي قد تجرى مواجهتها أثناء تطوير وضع معايير الخدمات القانونية في البلاد.